

الأزمات في ظل نظام عالمي جديد تحدي المشروع الإنساني

www.oxfam.org



سيدة تحصل على الماء الذي توفره منظمتا أو كسفام وساسيد في لافولي بالصومال. عدسة: أو كسفام نوفيبي

في 2010 وقعت أزمات إنسانية واسعة، من هايتي إلى باكستان، أوشكت أن تُعجز قدرة النظام الدولي على الاستجابة. فرغم سنوات من الإصلاح، عانت وكالات الأمم المتحدة، والمانحون، والمنظمات غير الحكومية الدولية الكثير حتى تستطيع مواكبة الأزمات. وفي 2011، لقيت الصومال، مرة أخرى، استجابة شديدة الضعف والتأخر، حركها الاهتمام الإعلامي، لا التقييم المحايد في الوقت المناسب للاحتياجات الإنسانية. وذلك في الوقت الذي تتعاضد في الحاجة إلى التحرك الإنساني، الآن أكثر من أي وقت مضى؛ فالأعداد المتزايدة للضعفاء من البشر، وتزايد الكوارث، والفشل في وضع معظم الدول الهشة على مسار التنمية، سوف يزيد بشكل هائل من الاحتياجات.

ولا يقدم المانحون الغربيون، والمنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة، سوى جزء فقط من الإجابة. فهناك مانحون ومنظمات غير حكومية جديدة، من جميع أنحاء العالم، تساهم بالفعل بنصيب كبير في المساعدات الإنسانية، وسوف يعتمد التحرك الإنساني في المستقبل عليهم، وعلى الحكومات والمجتمع المدني في الدول المضارة من الأزمات بشكل أكبر. سوف تظل مساهمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على حيويتها، ولكن مساهمتهم سوف تقاس، بشكل متزايد، بمدى إكمالهم ودعمهم لجهود الآخرين، وتشجيع كل الفاعلين في المجال الإنساني على التمسك بالمبادئ الإنسانية.

ملخص

يعاني عشرات الملايين من البشر من الأزمات الإنسانية الحالية. وفي شرق أفريقيا وحدها واجه أكثر من 13 مليون إنسان أزمة غذاء مدمرة.

ولكن، هناك الملايين من البشر أيضاً، الذين يساعدون جيرانهم، وأسرهم، ومجتمعاتهم. ففي باكستان، كان الجيران، والمجتمعات، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مرةً أخرى، أول من هب بالإغاثة عندما ضربت الفيضانات البلاد في 2011، تماماً كما فعلوا في 2010، عندما كافتحت وكالات المساعدات للوصول إلى 14 مليون إنسان يحتاجون إلى المساعدات.

لا يزال أمامنا جهد كبير

منذ عشرين سنة، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الدولة المضارة بالأزمة، وليس الوكالات الإنسانية، هي صاحبة "الدور الأول في...المساعدات الإنسانية"¹، وذلك عندما أصدرت قرارها في ديسمبر/ كانون الأول 1991، والذي رسم مساراً جديداً للتحرك الإنساني، وأنشأت ما أصبح اليوم "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية".

منذ ذلك الحين نجحت الأمم المتحدة، ووكالات أخرى، في إنقاذ حيوات الملايين من البشر. وفي 2005 أطلق جان إيجيلاند، منسق الإغاثة الطارئة للأمم المتحدة، حزمة إصلاحات لتحسين ما تقوم به الأمم المتحدة من قيادة، وتنسيق، وتمويل للاستجابات الإنسانية.

ولكن، بعد مضي سبع سنوات، لا يزال التحرك الإنساني الدولي ضعيفاً للغاية، أو متأخراً للغاية، خاصة عندما تنسل الأزمة من قبضة الاهتمام الإعلامي العالمي. فلا يزال التحرك الإنساني غير قادر على مواكبة العديد من "الكوارث الهائلة"، مثل تلك التي ضربت باكستان أو هايتي، ولا الطلب الذي سيزداد مع تزايد عدد الكوارث المرتبطة بالمناخ وتناقص عدد النزاعات التي وجدت لها حلاً.

تفتقر قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها إلى الاتساق. فالقليل جداً من المساعدات الدولية يحدث أكبر تأثير له إذا ما تم بمشاركة منظمات محلية على الأرض. وفي العديد من البلدان هناك شعور متنام مناهض للوكالات الإنسانية الغربية.

سوف يعتمد العمل الإنساني في المستقبل، إلى حد بعيد، لا على الشمال، بل على طائفة متنوعة من السلطات المحلية، والوطنية، والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في البلدان التي تستمر فيها النزاعات أو تضربها الكوارث. لذلك، ينبغي أن يمثل بناء قدرات تلك الأطراف اهتماماً محورياً للتحرك الإنساني، تماماً كما كان حال بناء القدرات في مجال التنمية منذ سنوات طويلة.

تتباين قدرات الدول المضارة من الأزمات حالياً، تبايناً كبيراً. فبعض الدول تتزايد فاعلية في الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، في وعي منها بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، وإرادة في الوفاء بتلك المسؤوليات. وفي المقابل هناك بعض الحكومات، في كل منطقة تقريباً، تفتقر إلى القدرة اللازمة أو تنحاز في استخدام ما لديها من قدرات.

كذلك شهد المجتمع المدني تبايناً كبيراً في بناء المزيد من القدرات وواجه حالات من النجاح وأخرى من الفشل. وعادةً ما يجتمع في الدول الأكثر تأثراً بالأزمات غياب الدولة الفعالة إلى غياب المجتمع المدني النشط. لذلك، فالنجاح في تحدي بناء الاثنين أمر جوهري لبناء استجابة طوارئ فعالة، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث، والعنف، والصدمات الأخرى التي قد تواجهها.

إذا وقعت كارثة خلال دورة أولمبية، فيجب أن يكون ضحاياها ثلاثة أضعاف كارثة تقع في يوم عادي حتى تحظى بفرصة متساوية من إغاثة الولايات المتحدة

WorldBank(2010)²

في 2009 لم يذهب إلى منظمات الدول المضارة من الكوارث سوى 1.9 بالمائة فقط من تمويل الحكومات المانحة الموجه إلى المنظمات غير الحكومية.

Development Initiatives (2011)³

في ضوء كل ذلك، يظل دور الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أكثر حيوية من أي وقت مضى، ولكن مساهمتهم سوف تقاس، بشكل متزايد، بمدى إكمالهم ودعمهم لقدرات وجهود الدول المضارة من الأزمات.

في بعض البلدان، سوف تظل الحاجة لعمليات المنظمات غير الحكومية الدولية قائمة لسنوات قادمة. ولكن في بلدان أخرى، سوف يعتمد تأثيرها على تحولها إلى "وسطاء إنسانيين"، فتضطلع بالتييسير، والدعم، وجمع شمل المجتمع المدني المحلي. وحتى يتحقق ذلك، فأمام المنظمات غير الحكومية الدولية، بما فيها منظمة أوكسفام، خمسة تحديات كبرى يتعين عليها مواجهتها حتى تتغلب على الصعوبات المواقبة لتحسين العمل الإنساني.

التحديات الرئيسية

التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية الدولية هي:

- بناء قدرات الدول والمجتمع المدني في الوقت الذي يتعين فيه أيضاً اتخاذ قرارات صعبة حول كيفية العمل مع دول تتباين في قدراتها والتزامها بالمبادئ الإنسانية، والتعامل مع مجتمع مدني شديد التباين في قدراته.
- بناء قدرة المجتمعات على الصمود حتى تستطيع التأقلم مع الكوارث، والتغير المناخي، والعنف، والصدمات الاقتصادية والسياسية، مع الحفاظ على قدراتها العملية على الاستجابة عند الضرورة.
- تشجيع الدول والأطراف الأخرى على التمسك بالمبادئ الإنسانية، مع تعلم كيفية تطبيقها في مختلف السياقات من الوكالات غير الغربية، والاعتراف بأن العمل الإنساني الملزم بأخلاقيات العمل يتطلب التمسك بالمبادئ واتخاذ قرارات صعبة قائمة على تقييم عواقب مختلف مسارات التحرك.
- تشجيع مصادر التمويل والنشاط الجديدة والمختلفة من الاقتصادات الناشئة، والشركات الخاصة، والجهات الأخرى، مع تشجيعهم على التمسك بالمبادئ الإنسانية والاستجابة للاحتياجات حيثما جدت.
- تعزيز مستوى أداء المنظمات غير الحكومية الدولية ومساءلتها، وقد يشمل ذلك إيجاد نوع من الشهادات الرسمية للعمل الإنساني الفعال، مع الاعتراف بقيمة تنوع واختلاف الوكالات الإنسانية.

لا يزال قطاع العمل الإنساني الدولي أسيراً لفكرة أننا يجب أن نكون نحن من أنقذ كل الناس. ولكننا، كمجتمع، لسنا جاهزين للاضطلاع بالمتطلبات المتزايدة الجديدة الناجمة عن التغير المناخي. لذلك، فعلينا أن نبني وندعم قدرات الفاعلين المحليين الرئيسيين الآخرين القادرين على مضاعفة تأثيرنا الفعلي.

J. Ocharan and M. Delaney (2011)⁴

ليس هناك تحدٍ سهل. ولكن منظمة أوكسفام والمنظمات الأخرى تتعلم كيف تتغلب عليها. وسوف يستغرق بناء عمل إنساني عالمي أصيل متجذر في البلدان المضارة سنوات، بل عقوداً في بعض الأماكن.

ولكن النجاحات والإخفاقات التي صاحبت الأزمات الماضية تشي بالدروس التالية. وسوف تكتنف بعضها صعوبة في التنفيذ، ولكنها حيوية لتحسين المساعدات الإنسانية في الظروف الخطرة في العادة والصعبة دائماً التي تقدم فيها تلك المساعدات.

الآن أكثر من أي وقت مضى

يُتوقع أن يتزايد الطلب على العمل الإنساني بشكل كبير مع اجتماع توجّهات عالمية ثلاثية:

- تزايد أعداد البشر المُعرضين للكوارث
- تزايد عدد الكوارث المرتبطة بالمناخ
- الفشل في الانتقال بمعظم النزاعات والدول الهشة إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة

بحلول 2030، سوف يزيد عدد سكان العالم بنسبة 33 بالمائة، والطلب على المياه 30 بالمائة، والطلب على الغذاء والطاقة 50 بالمائة.

J. Beddington, Chief Scientific Adviser, UK Government (2009)⁵

الضعف والكوارث

تزايدت الكوارث المرتبطة بالمناخ، منذ 1980، بنسبة 233 بالمائة، وذلك في المناطق التي توفر فيها التسجيل. وقد نتج ذلك عن تزايد أعداد السكان، وتزايد حدة المناخ، وتحسن التقارير.⁶

بين سبعينيات القرن الماضي ونهاية الألفية، تضاعفت نسبة الأراضي المُضارة من الجفاف.⁷ كذلك تغير توزيع الأمطار الموسمية في العديد من المناطق. فعلى سبيل المثال، أصبح سقوط المطر أكثر تقلباً في أشهر سقوطه الحيوية، بين مارس/آذار ويونيو/حزيران في القرن الأفريقي.

كذلك تمثل الفيضانات تهديداً أكبر، على مستوى العالم. ففي 2010 تعرض أكثر من 69 مليون إنسان للفيضانات،⁹ والأرقام مرشحة للزيادة الكبيرة في العقود القادمة.¹⁰

تلك الآثار المناخية يتوقع أن تكون لها تبعات غير متناسبة على النساء والأطفال،¹¹ والفقراء والمهاجرين. وذلك أنه من المتوقع أن ينتقل الملايين إلى أماكن مُعرضة لمخاطر بيئية، كما يتوقع أن ينتقل منها آخرون، ليصبحوا جميعاً أسرى لأماكن مُعرضة لتلك المخاطر. ففي دكار، بالسنگال، على سبيل المثال، انتقل 40 بالمائة من المهاجرين في العقد الماضي إلى مناطق مُعرضة لمخاطر الفيضان.¹²

توصل استبيان أجري في 2011 على 20,000 مشارك من 69 دولة إلى أن المشاركين في 58 دولة يشعرون بأن خسائر الكوارث قد تزايدت.

Global Network of Civil Society Organisations for Disaster Reduction (2011)⁸

في 2011، توصلت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية إلى أنه، حتى بدون التغير المناخي، سوف تزداد مخاطر الكوارث في العديد من البلدان، مع تعرض المزيد من البشر للظروف الجوية القاسية.¹³ ومن المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية في المستقبل إلى تزايد الظواهر الجوية الحادة، مع ما ينجم عنها من كوارث تضرب الملايين من البشر. كثير من هؤلاء سيكونون من سكان العشوائيات الحاشدة، والتي يتوقع أن يصل ساكنيها إلى نحو 1.4 مليار نسمة بحلول سنة 2010.¹⁴

العنف والدول الهشة

لم يتحول، سوى عدد قليل من الدول، من حالة "ما بعد النزاع" إلى السلام، منذ نهاية الحرب الباردة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، لم تخرج من حالة الطوارئ سوى دولتين فقط من بين الدول العشرين الأكثر تلقياً للمساعدات الإنسانية.¹⁶ ويعيش اليوم نحو 1.5 مليار نسمة في مناطق مُضارة من هشاشة الحكم، أو النزاع، أو العنف على نطاق واسع.¹⁷

تبعات التغير المناخي تجعل منه تهديداً واضحاً للأمن. ففي المناطق التي تقع فيها دول هشة، سوف يزيد التغير المناخي من مخاطر نقص الموارد، والهجرة الجماعية، والنزاع.

تلك المناطق يُتوقع أن تصبح أكثر ضعفاً وعنفاً نتيجة التنافس على الكميات القليلة من الطاقة، والغذاء، والماء.¹⁸ وفي 2010 كان 41 بالمائة ممن يعيشون على 1.25 دولار في اليوم، وهو خط الفقر، يعيشون في دول هشة. تلك النسبة التي كانت في 2005، ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى

International Institute for Strategic Studies (2011)¹⁵

نجاح التنمية في أماكن أخرى. تلك النسبة إلى الإجمالي العالمي مرشحة للاستمرار في الزيادة.¹⁹

قد يؤدي العنف والتنافس على الموارد أيضاً إلى زيادة الهجرة،²¹ ويغذي الحلقة الجهنمية من المزيد من التنافس، والعنف، والنزاع. ففي نهاية 2010 كان هناك 44 مليون نازح قسرياً حول العالم، وهو الرقم الأعلى خلال 15 سنة.²²

حالة انعدام الأمن التي تواجهها المجتمعات النازحة وتلك المستقرة، على حد سواء، تخلق طلباً هائلاً على المساعدات الإنسانية والحماية، حيث يضر العنف بالنساء، والأطفال، والرجال على مناح مختلفة، وتكون ضرباته للشرائح الأكثر فقراً وتهميشاً هي الأشد إيلاًماً.

ومن الممكن التخفيف من وطأة الكوارث المناخية والنزاعات باتخاذ خطوات عملية للتعامل مع التغير المناخي، والفقير، والعنف.²³ غير أن النظام الإنساني يتعين عليه أن يخطط لتحديات المستقبل التي تنبأت بها الدراسات والتجارب الحالية.

تجري منظمة أوكسفام، كل سنة، استبيانات للمجتمعات في الولايات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 2011، استمعت أوكسفام، مرة أخرى، إلى مخاوف الفتيات من الاستغلال الجنسي والعنف، والصبيبة من العمل القسري والتجنيد في الميليشيات المسلحة

Oxfam International
(2011)²⁰

نجاح وفشل

في 2011، لخص أحمد فيصل فردوس، رئيس جمعية الإغاثة الطبية الماليزية (ميرسي) "المشهد الإنساني المتغير" بهذه الكلمات:

"التكيف مع التغير المناخي، والاستعداد له، وتقليص المخاطر، كل ذلك يعني أن الأساليب القديمة لم تعد مجدية. فتزايد الكوارث والتقدم التكنولوجي يطرح فرصاً ويفرض تحديات. حتى النزاعات أصبحت أكثر تعقيداً."²⁴

في ضوء ذلك، يتطلع الرجل إلى "نموذج عمل جديد للعمل الإنساني، يعطي دوراً أكبر للجنوب وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية". وتقدم (ميرسي)، بوصفها منظمة غير حكومية دولية مقرها كوالا لمبور، هذا النموذج.

تناولنا في القسم الأول بعض الاتجاهات العالمية التي يتعين على النشاط الإنساني الاستجابة لها. وفي هذا القسم سوف نناقش مواطن النجاح والفشل الأساسية في العمل الإنساني مؤخراً.

تقدم في المساعدات الإنسانية

شمل التقدم الذي شهدته المساعدات الإنسانية مؤخراً:

- زيادة قدرة حكومات الدول المضارة من الأزمات والمنظمات الإقليمية
- تزايد الانتباه إلى دور المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والشركات الخاصة، مع التركيز على بناء المزيد من قدراتهم
- تزايد التركيز على بناء الصمود، في الجاهزية للطوارئ، على سبيل المثال، وتقليص مخاطر الكوارث، والتكيف مع التغير المناخي
- زيادة التمويل الدولي، مما أتاح وصول المساعدات الإنسانية إلى عشرات الملايين كل سنة
- تنوع مصادر التمويل الدولية، بما في ذلك التمويل من حكومات آسيا وأمريكا اللاتينية، والشركات الدولية
- إصلاح - بطيء - لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في النشاط الإنساني.

يصف إطار 1 كيف ساهمت التكنولوجيا الجديدة أيضاً في تحسين وصول المساعدات الإنسانية لمحتاجيها.

إطار 1: التكنولوجيا الجديدة

أدت التكنولوجيا الجديدة إلى تحسُّن نُظم الإنذار المبكر ونشرتها حول العالم. فحتى في بعض أفقر الدول، يستخدم المُضارين من الناس الهواتف النقالة والرسائل النصية للتواصل وتحويل الأموال عبر الهاتف – رغم تباين النفاذ إلى تلك التكنولوجيا من أزمة إلى أخرى، وحسب النوع الاجتماعي، حيث هيمن الرجال على رسائل تويتر في الأزمات الأخيرة.

وتستخدم الوكالات الإنسانية صور الأقمار الصناعية، والمبتكرات دائبة التحسن مثل حشد المصادر، وخرائط الإنترنت باستخدام بيانات من الوسائط الاجتماعية، وغير ذلك. وفي 2011، استخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة خرائط الأزمة في ليبيا. وفي بعض المدن تتواصل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مع اللاجئين عبر الرسائل النصية. لا يزال استخدام تلك التكنولوجيات بوصفها أدوات مفيدة، من قِبل العاملين في المجال الإنساني وخبراء المعلومات في بداياته، ولكن إمكاناتها تبدو واعدة.

في 2010 استخدم آلاف الهايبيبين تويتر لطلب المساعدة، ووفرت صور الأقمار الصناعية خرائط كثيرة على مستوى الشوارع، تم استخدامها في الأغراض اللوجيستية وإدارة المخيمات.

UN OCHA et al (2011)²⁵

المصادر: <http://www.usahidi.com/>; <http://libyacrisismap.net/>; <http://www.fmreview.org/technology/aleinikoff.html>

فشل في المساعدات الإنسانية

كل تلك التغيرات إيجابية، ولكن أياً منها لم يف بالغرض على الوجه الأكمل. ففي 2010، لقي 300,000 إنسان حتفهم نتيجة الكوارث الطبيعية وحدها. ورغم أنها ليست بالسنة الدالة، فإنها تمثل تذكرة قوية بالتقدم الذي لا نزال نحتاج إليه.²⁶

فمن ناحية، حقق التمويل الإنساني على المستوى الدولي والإنجازات الهائلة على يد الأفراد، والمجتمعات، والمنظمات أرقاماً قياسية. ولكن، من ناحية أخرى، استمر الفشل في إدارة العمل الإنساني على نحو متسق يكفل تقليص الوفيات والمعاناة إلى الحد الأدنى، وفي التعلم من الأزمات السابقة، حتى لا يأتي التحرك أبداً شديد الضعف أو التأخر.

وذلك أن التقدم في أدوات التقييم، وآليات التمويل، وغيرها من الجوانب الفنية، لم يقابله تغير في المشاكل الجوهرية من عدم اتساق القيادة أو الاهتمام المدفوع بالإعلام، أو بناء مساءلة حقيقية أمام الناس في البلدان المُضارة من الأزمات.²⁷

كل التوجهات الإيجابية التي أوردناها في الصفحة السابقة، ليست سوى خطوات في الاتجاه الصحيح. ولكن التغيير والإصلاح لم يتغلبا بعد على:

- الفجوة بين الاحتياجات والقدرة على الاستجابة: لم يُستثمر إلا النذر اليسير في بناء قدرات المجتمع المدني وحكومات الدول المضارة من الأزمات
- الافتقار إلى إرادة الاستجابة لدى بعض الحكومات، وفي أسوأ الحالات، تعتمد الحكومات والمتمردين منع وصول الناس إلى المساعدات التي يحتاجونها
- بطء الاستجابة الدولية لبعض الكوارث، خاصة تلك التي لم تحظ بتغطية إعلامية واسعة
- البطء الشديد في التقدم في تحسين قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها
- محدودية الاستثمار في بناء القدرة على الصمود وتقليص مخاطر الكوارث، رغم القول بعكس ذلك.

هذا " تنبيه " أخير للمجتمع الدولي؛ إذ يواجه الملايين خطر الجوع في الصومال.

Oxfam International press release (2011) (لقي تجاهلاً واسعاً)²⁸

بناء القدرات

المجتمع المدني، والجماعات الدينية، والمنظمات الخاصة

العائلات، والأصدقاء، والجيران هم خط المواجهة الأمامي للعمل الإنساني. ومن ورائهم يأتي الملايين ممن يقدمون الإغاثة عبر الجماعات الدينية والمجتمع المدني. فجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية وحدها وصلت إلى 45 مليون إنسان في 2009.²⁹

وبرامج منظمة أوكسفام الإنسانية تعمل، بشكل متزايد، مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وبعض فروع أوكسفام الدولية، مثل أوكسفام نوبي، تركز برامجها دائماً على هذا النحو. كذلك زادت أوكسفام بريطانيا نسبة إنفاقها الإنساني مع المنظمات الشريكة في الجنوب إلى أكثر من الضعف، حيث كانت 9 بالمائة في 2003-4، ثم أصبحت 19 بالمائة في 2010-2011. وارتفعت تلك النسبة في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا ووسطها من 2 بالمائة منذ عشر سنوات إلى 14 بالمائة الآن، وفي جنوب أفريقيا من 3 إلى 17 بالمائة، وفي غرب أفريقيا من 1 بالمائة إلى 30 بالمائة.³⁰

وذلك أن المجتمع المدني المحلي قادر على تحقيق النتائج، حتى في أصعب الظروف. ففي جعن لباح بأرض الصومال، دعمت منظمة محلية الرعاية الذين أخذت موارد رزقهم تنهار نتيجة التدهور البيئي الهائل. فقد استطاعت تلك المنظمة، بدعم من منظمة أوكسفام، أن تساعد الرعاية على بناء مصاطب حجرية لتقليل تسرب المياه، وساعدت أيضاً على إحياء إدارة المراعي وإعادة التشجير. ونتيجة لتلك الجهود زادت القطعان نماءً وعداداً، واستخدمت الرعاية الدخل الجديد في إلحاق المزيد من الأبناء بالمدارس.³¹

وفي أمريكا الوسطى، تقوم 110 منظمة مجتمع مدني بدعم المجتمعات التي تواجه مخاطر الكوارث في جواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا، والسلفادور، وتنسق الجهود فيما بينها، في إطار "التجمع الإقليمي لإدارة المخاطر"³²

حتى في دارفور، حيث تعاني المنظمات غير الحكومية المحلية نقصاً حاداً في التمويل والقدرات، استطاعت تلك المنظمات أن توفر الإغاثة الحيوية، وتزيد من حجم خدماتها لسد بعض الفجوات التي نجمت عن طرد عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية في 2009. وفي أواخر 2010 وأوائل 2011 اندلع قتال شرس حول بلدة شنجيل توباوي. وهنا استمرت منظمة دار السلام للتنمية السودانية، في تقديم الاستجابة. ورغم النظر إلى العديد من المنظمات غير الحكومية السودانية في دارفور على أنها ذات توجهات سياسية، فإن منظمة دار السلام واحدة من عشر منظمات تحظى بقبول واسع، وتمولها منظمة أوكسفام، في إطار سعيها لدعم المنظمات الفعالة التي تحظى بثقة المجتمعات التي تخدمها.³⁴

وحتى في المناطق التي يكون فيها المجتمع المدني على قوةٍ ما، فقد يعاني عند محاولة الاتساع بخدماته لمواجهة أزمات ضخمة ومتسارعة في النمو. فقد كانت المنظمات غير الحكومية الباكستانية، على سبيل المثال، جزءاً حيوياً من استجابة البلاد لفيضانات 2010، ولكن ذلك لا يعني أنها كانت جميعاً متساوية في قدراتها.

عندما تفجرت الأزمة، سعت منظمة أوكسفام لدعم المنظمات المحلية، ولكنها سرعان ما أيقنت أن بعضها ليس بمقدوره المواجهة. فقد كانت المراحيض توضع بالقرب من مصادر المياه، وتعين على العاملين في أوكسفام باكستان أن يتولوا بأنفسهم إدارة استجابة بعض المنظمات، لتحسين المعايير.³⁵

رغم أن المنظمات غير الحكومية الدولية قد يسهل عليها العثور على شركاء قادرين على مواكبة الأزمات الصغيرة، أو المتوسطة، أو البطيئة التطور، فإن العثور على تلك القدرة على مواكبة "الكوارث الضخمة" المفاجئة يمثل تحدياً أكبر لا محالة.

في أي سياق يعوق فيه النزاع المسلح نفاذ المساعدات الإنسانية، ويواجه مقدمو المساعدات الخارجيين ضغوطاً سياسياً، توجد الأسباب القهرية التي تدفع الجماعات الإنسانية لجعل همها الأول تعزيز المنظمات المحلية.

El F. Osman, Oxfam America (2011)³³

حكومات الدول المضارة من الأزمات والمنظمات الإقليمية

أنفقت إندونيسيا، منذ تسونامي 2004، مبالغ طائلة على الاستجابة للكوارث والاستعداد لها، وعلى مبادرات تقليص آثار الكوارث. فقد عرفت مسؤوليتها في الاستعداد لما ينزل بها دائماً من فيضانات، وبراكين، وزلازل، لا تجد سبيلها أبداً لعناوين الأخبار الدولية. وقد دعت الحكومة الإندونيسية المنظمات غير الحكومية المحلية للمساعدة في وضع مشروع قانون إدارة الكوارث، والذي أدخل "تقليص مخاطر الكوارث" في التشريع وفي خطط المناطق المختلفة، وأعطى أولوية – وإن نظرياً وليس عملياً حتى الآن – لاحتياجات المرأة.

لم تكن إندونيسيا حالة فريدة في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها وبناء قدرتها على الصمود في مواجهتها. ففي بنجلاديش قدمت الحكومة 52 بالمائة من الاستجابة اللازمة لإعصار آيلا في 2009 (وقدمت المنظمات غير الحكومية الدولية 37 بالمائة والأمم المتحدة 9 بالمائة).³⁸ والآن، يستهدف برنامج إدارة الكوارث ببنجلاديش مؤسسة تقليص مخاطر الكوارث بإدماجها في وزارة الغذاء وإدارة الكوارث، بالإضافة إلى إدخالها في 13 وزارة وهيئة أخرى. هذا فضلاً عن أنها دائمة السعي لتطبيق إطار عمل هيوغو الدولي، والذي اتفقت عليها 168 دولة في 2005، لتقليص مخاطر التهديدات البيئية.³⁹

وحتى في أفقر البلدان، حدث نوع من التقدم. فقد أجادت الحكومة العسكرية في النيجر الاستجابة للفيضانات التي ضربت العاصمة نيامي في 2010، ونسقت الاستجابة التي شملت عدداً من الوكالات. وقد عرفت ما تستطيع أن تقوم به بنفسها، وما لا تستطيع، وطلبت المساعدة الدولية قبل فوات الأوان. فكما أشار مدير منظمة أوكسفام النيجر مباكي نيانج:

"عرفوا دور الدولة ومسؤولياتها وعملوا بكد للوفاء بها."⁴⁰

يوضح إطار 2 الأدوار الأساسية التي يتعين على الدولة المضارة بأزمات القيام بها.

إطار 2: الدولة المضارة بأزمات

تشمل الأدوار الرئيسية للدولة:

- بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والضغوط
- "إعلان" حالة الأزمة في الوقت المناسب
- توفير المساعدة والحماية من العنف
- طلب المساعدات الإنسانية عند الحاجة
- متابعة المساعدات الدولية وتنسيقها
- وضع الأطر القانونية والتنظيمية لإدارة المساعدات.

المصدر: مقتبس من Paul Harvey (2009) 'Towards good humanitarian government: the role of the affected state in disaster response', ODI Humanitarian Policy Group Policy Brief 37, London: Overseas Development Institute

على أن التقدم في بناء القدرات ليست توجهاً عالمياً. فبتشجيع من "الاستراتيجية الدولية لتقليص الكوارث" التي وضعتها الأمم المتحدة، قامت العديد من الحكومات بإنشاء قواعد وطنية لتقليص مخاطر الكوارث من أجل تنسيق تنفيذ إطار عمل هيوغو.⁴¹ على أن بعض تلك القواعد تعمل الآن على

أنفقت الحكومة الهندية 6.2 مليار دولار على الطوارئ في الهند بين 2005 و2010

Development Initiatives (2011)³⁶

في موزمبيق، دعم المانحون بقوة الهيئة الحكومية للاستجابة للكوارث Instituto Nacional de Gestão de Calamidades (INGC) بالمساعدة في تمويل العاملين بها وعددهم 258 موظفاً.

P. Harvey (2009)³⁷

نحو أفضل من الأخرى، إذ تعتمد كل منها على إرادة حكومتها، خاصة إشراك طيف واسع من المجتمع المدني. فتقديم العمل الإنساني الفعال يتطلب طاقة، والتزاماً، وإرادة، وثقة، وموارد.

وبعض الحكومات ليست نزيهة ولا غير منحازة في عملها الإنساني. فبعضها حدّت من نفاذ شعوبها إلى المساعدات. فقد قامت السودان، على سبيل المثال، في 2009، بسحب تراخيص ثلاث منظمات غير حكومية وطنية وطردت 13 وكالة دولية كانت تقدم، مجتمعة، أكثر من نصف المساعدات في شمال السودان. وقد حرم ذلك شرق السودان، وفق تقديرات معهد التنمية فيما وراء البحار، من المساعدات الغذائية والطبية التي تشتد حاجته إليها، فضلاً عن توفيره التربة الصالحة لأزمات مرتبطة بالصحة شهدتها دارفور.⁴²

وبالمثل، رفض متمردو نمور التاميل، في المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية التي شهدتها سريلانكا على مدى 25 سنة، في 2009 أن يسمحوا للمدنيين بالبحث عن أماكن آمنة أو عن مساعدات، بينما فرضت الحكومة السريلانكية العديد من القيود على قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول إليهم. وحسب أمين عام الأمم المتحدة، فإن ما سمحت به الحكومة "يقبل كثيراً عن المساعدات المطلوبة ... [ويعني] أن كثيراً من الإصابات التي كان من الممكن علاجها أسفرت عن حالات وفاة".⁴³

حتى في الأماكن التي كانت الاستجابة فيها أكثر فاعلية، لم تكن كل المساعدات توجه، بالضرورة، إلى الشرائح الأكثر احتياجاً لها. ففي 2009، لم تسجل القوائم الباكستانية النازحين في حالة قدومهم من مناطق تعتبر "غير مضارة"، فضلاً عن أن النساء كن تعانين في التسجيل أكثر من الرجال. هذا فضلاً عن أن دور الجيش الباكستاني في تقديم المساعدات للنازحين عن طريق استراتيجيته في مكافحة الإرهاب أثارت عدداً من المخاوف، من بينها حرمان من يعتقد أنهم متعاطفين مع طالبان من المساعدات.⁴⁴ وفي العديد من البلدان الأخرى أيضاً، مثل كولومبيا، والمكسيك، والبرازيل، تلعب القوات المسلحة دوراً محورياً في الاستجابة للكوارث، ولكنه دور ليس بمنأى عن الخلاف حوله.

فالحكومة الكولومبية، على سبيل المثال، لديها رغبة حقيقية في بناء قدراتها، ولكن الكثير من مواطنيها المضارين من النزاع أو الكوارث الطبيعية لا يرحبون بالدولة ولا بقواتها المسلحة. وعندما استجابت منظمة أوكسفام للفيضانات العارمة في ديسمبر/كانون الأول 2010 اصطدمت بحالة واسعة من عدم الثقة في الحكومة المحلية في لا موخانا، التي تضرر فيها أكثر من 100,000 نسمة، وهو ما أعاق قدرتها على العمل.⁴⁵

هناك تباين كبير أيضاً في مدى التقدم الذي أحرزته المنظمات الإقليمية. فقد كانت لتجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا الريادة في دعم أعضائه، وتحفيزهم على التحرك في بعض الأحيان. وفي 2008 تفاوض التجمع حول الاستجابة الفعالة بعد أن ضرب إعصار نارغيس بورما/ميانمار. وتلزم "اتفاقية إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ" التي تبناها التجمع أعضائه بالتعاون في تقليص خسائر الكوارث والاستجابة المشتركة للطوارئ. وفي 2011 أنشأ التجمع مركز تنسيق المساعدات الإنسانية ونشر الفرق لمساعدة الحكومة التايلاندية في الاستجابة للفيضانات العارمة.⁴⁶ كذلك طور تجمع الآسيان علاقات قوية مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في المنطقة، وشمل ذلك تكوين مجموعة تشاورية ترأسها حالياً منظمة أوكسفام.

وفي 2011 اتفق أعضاء الاتحاد الأفريقي على سياسة إنسانية "لمأسسة الاستضافة الأفريقية" واتسع بنطاق عمل لجنة التنسيق للشؤون الإنسانية التي تغطي القارة بأسرها.

وفي الشرق الأوسط تلعب جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي دور الوسيط في الأزمات الإنسانية. ومنذ 2008 أصبح لدى منظمة التعاون الإسلامي إدارة للشؤون الإنسانية،⁴⁷ وكان لها نشاط في باكستان، وليبيا، والصومال. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011 اتفقت المنظمة مع الأمم المتحدة على العمل على نحو وثيق فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية.

كذلك تبنت حكومات أمريكا اللاتينية مجموعة من الاتفاقيات التي توجت بإعلان برازيليا لحماية اللاجئين 2010. وتضطلع العديد من الكيانات الإقليمية بمهمة تنسيق التعاون حول تقليص مخاطر الكوارث والاستجابة للكوارث، ودعم جهود إدارة الكوارث على المستوى الوطني. ومن بين هذه الكيانات مركز التنسيق من أجل الحماية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، الذي اضطلع بالجهود التمهيدية لـ "سياسة إدارة مخاطر الكوارث المتكاملة" التي أقرها رؤساء أمريكا الوسطى في 2010.

في 2010-11 أرسل الصليب الأحمر الكولومبي 400 متطوع إلى هايتي - قبل استجابته التي بلغ حجمها عدة ملايين من الدولارات للفيضانات الضخمة في كولومبيا نفسها.

المساعدات الدولية

قليلة جداً، متأخرة جداً

حققت المساعدات الدولية الإنسانية في 2010 رقماً قياسياً بلغ 16.7 مليار دولار، ولكنها، مع ذلك، لم تف بكل المتطلبات. كان وراء تلك الزيادة الهائلة الاستجابة للكوارث في باكستان وهايتي، ولكن الأمم المتحدة عندما طلبت في ندائها زيادة قدرها 15 بالمائة عما كان عليه الوضع في 2009، لم تزد الحكومات المانحة ما تقدمه سوى بنسبة 2 بالمائة فقط.⁴⁹

فلا تزال الاستجابات الدولية قليلة أو متأخرة للغاية في الحالات التي لا تحظى فيها الأزمات بتغطية إعلامية أو اهتمام سياسي على مستوى عالمي. فالقليل جداً من نداءات الأمم المتحدة الإنسانية تلقى التمويل الجيد، ولكن 2011 شهد تناقضاً صارخاً بين 83 بالمائة تمويلياً لليبييا، و42 بالمائة للفيضانات التي ضربت باكستان للعام الثاني على التوالي.⁵⁰ والواقع أن نقص التغطية الإعلامية الهائلة في 2011 ربما يفسر السبب في انخفاض تمويل الاستجابة لفيضانات باكستان وبطنها مقارنة بما كان عليه الحال في 2010. ففي 2010 تم منح 300 مليون دولار خلال ثلاثة أسابيع من بدء النداء. أما في 2011، فلم يكن هناك سوى 58 مليون دولار فقط.⁵¹ هذا الانخفاض الهائل يتخطى بمراحل ما يمكن تبريره بمقارنة حجم الكارثتين.

"تأثير السي إن إن"، والذي أطلق تمويلياً هائلاً لبعض الأزمات بمجرد ظهور المعاناة الواسعة على شاشات التلفزة، كان متأخراً للغاية في التمهيد لاستجابة تأتي في وقت مناسب، للكوارث البطيئة-البدايات، مثل الجفاف. وي طرح إطار 3 مثلاً لهذا الوضع في الصومال في 2011: كيف أنه، بدون تغطية إعلامية في الوقت المناسب، "فشل نظام الإنذار المبكر مرة أخرى في إطلاق الاستجابة حتى أصبح الوضع حرجاً".⁵⁴

إطار 3: تأخر كبير في الصومال⁵²

- أغسطس/أب 2010: شبكة نظام الإنذار المبكر من المجاعة تبدأ التحذير من أزمة غذاء وشيكة في القرن الأفريقي.
- نوفمبر/تشرين الثاني 2010: مجموعة الأمن الغذائي والتغذية للقرن الأفريقي تدعو إلى "تحرك استباقي لحماية موارد الرزق من لا نينا المؤكدة".
- يناير/كانون الثاني 2010: "نداء التنبيه" من أوكسفام لم يحظ سوى بالقليل من التغطية الإعلامية
- مارس/آذار 2011: شبكة نظام الإنذار المبكر من المجاعة تحذر من "مجاعة" في أجزاء من الصومال وتتوقع احتياج المزيد من السكان للمساعدات بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول. استجابة المانحين لا تزال ضعيفة نسبياً، بيد أن مكتب المساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية ومكتب مساعدات الكوارث الأجنبية بالولايات المتحدة زادا تمويلهما منذ أواخر 2010.
- 29 يونيو/حزيران 2011: التغطية الإعلامية الواسعة تبدأ في إطلاق المزيد من الاستجابة الدولية.
- 20 يوليو/تموز 2011: الأمم المتحدة تعلن "المجاعة" في مناطق صومالية، فتنتقل زيادة سريعة وضخمة في التمويل

مصادر المساعدات الدولية

بينما كان المانحون الغربيون يكافحون للحفاظ على المساعدات العالمية، قدم الأفراد والشركات الخاصة 4.3 مليار دولار في 2010.⁵⁶ فحتى في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، لا يزال الملايين من البشر يتبرعون بسخاء لنداءات المنظمات غير الحكومية في الأزمات. بل إن بعض الشركات لم تكثف بتقديم التمويل، فقدمت هبات عينية، وعمالة مساعدة، وأقامت علاقات طويلة الأجل مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، مثل شراكة برايس ووترهاوس كوبر مع ميرسي ماليزيا،⁵⁷ وتي إن تي مع برنامج الأغذية العالمي.⁵⁸

في 2010، منحت شركة شل الهولندية الملكية، أكبر شركة في العالم، 4 دولارات أمام كل دولار يتبرع به موظفوها في باكستان لجهود الإغاثة الغذائية في ذلك البلد.

كذلك اتسع تمويل الجهود الإنسانية بين الحكومات غير الغربية أيضاً. ففي 2010 منحت حكومات دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 623 مليون دولار للمساعدات الإنسانية الدولية، وهو 20 ضعف ما قدمته في 2001.⁵⁹ وفي 2011 وضعت مساعدات المانحين العرب هؤلاء المانحين على المسرح العالمي أكثر من أي وقت مضى.⁶⁰

Royal Dutch Shell press release (2010)⁵⁵

في 2011، قال منسق الإغاثة الطارئة بالأمم المتحدة إن أيام هيمنة البلدان الغربية على النظام الإنساني قد ولت.⁶¹ وهو ما عبر عنه أحد موظفي منظمة أوكسفام في شرق أفريقيا بصراحة أكبر:

"النظام الإنساني أصابه العطب، وكذلك الغرب أيضاً كما نعرفه. معظم المانحين من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لن يكونوا القوى الرائدة في العالم في المستقبل. معظم المنظمات غير الحكومية الدولية مقراتها في العالم القديم لا الجديد. علينا أن نبحث عن مناطق جديدة لتقديم الدعم للعمل الإنساني في المستقبل."⁶²

العمل بالقدرات المحلية؟

على الرغم من أن التمويل أضحي أكثر تنوعاً، فإن المانحين الدوليين والوكالات الدولية لا يعملون دائماً بكل القدرات المتاحة على الأرض. فقد أوضح تقييم الاستجابة لزلزال هايتي 2010 ميلاً من المانحين والجهات الأخرى إلى التغافل عن الحكومة المحلية والمجتمع المدني، فضلاً عن رؤى المضارين أنفسهم؛ وهو ما أوضحته لسنوات تقييمات كوارث أخرى سابقة.⁶³

كان الافتقار إلى المشاركة المحلية يوصف دائماً بأنه فشل. وفي 2011 كتب اثنان من العاملين في منظمة أوكسفام عن هايتي:

"لا نلاحظ تحسناً من حالة طوارئ إلى تاليها. لماذا استطاع هذا المجتمع الإنساني أن يحسن في بعض الجوانب، ولم يفعل في هذا؟"⁶⁵

عادةً ما تشعر المنظمات المحلية بأن المنظمات غير الحكومية الدولية لا تنظر بعين الاحترام لمساهماتها وسرعتها.⁶⁶ كذلك قد يفضي التدفق السريع للتمويل إلى "اقتصاد مساعدات" يقصي معظم منظمات المجتمع المدني الأكثر تمثيلاً لمجتمعاتها ويشجع جهات أخرى.

بالنسبة لملايين النساء والرجال، تتوقف النجاة من الكارثة على مدى ضعفهم، وأين يعيشون، وكيف يرتزقون. الضعف ينتج عن الفقر، وعن الخيارات السياسية والفساد والجشع التي تتسبب جميعاً فيه، وعن اللامبالاة السياسية التي تتيح له الاستمرار.

العمل مع النساء

أوضح مؤشر الاستجابة الإنسانية في يناير/كانون الثاني 2012 أن من بين أخطر مواطني الفشل في المساعدات الإنسانية ذلك البطء الذي يتسم به التقدم في ضمان التعامل بشكل مناسب مع النوع الاجتماعي. 60 بالمائة فقط من مانحي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديهم سياسات نوع اجتماعي، وقلة منهم تتابعها للوقوف على مدى تطبيقها على أرض الواقع.⁶⁷ ولكن منظمة أوكسفام مصممة على جعل النوع الاجتماعي في قلب عملها الإنساني، وعرفاناً بأنها أن تفعل المزيد، فقد جعلت المنظمة ذلك من الأهداف المحورية لبرامجها الإنسانية خلال السنوات القليلة القادمة.⁶⁸

Oxfam International (2009)⁶⁴

يوضح إطار 4 مثالاً لتلك المشكلة وكيفية معالجتها في إندونيسيا.

إطار 4: المعاناة من التمييز في إندونيسيا

قد تعاني الوكالات التي تسعى لانتهاج مقاربة حساسة تجاه النوع الاجتماعي من الرجال الراضين السماح للنساء بالمشاركة. في شرقي إندونيسيا، تعمل منظمة أوكسفام على تقليص مخاطر الكوارث مع المنظمة المحلية كوسلاتا.

في قرية جيجالا كان التمييز الذي تواجهه النساء سبباً في الحد من فاعلية جهود تقليص مخاطر الكوارث لأن النساء هن أفضل من يستطيع المساهمة، من جهات عدة، في تلك الجهود. وذلك أن النساء هن عادةً من يعمل في الحقوق والتلال النائية، وبالتالي فهن الأقدر على الداية بالأماكن المتوقع حدوث فيضانات أو انهيارات أرضية فيها. وقد وضعت منظمة أوكسفام 5 استراتيجيات، من بينها تنظيم لقاءات منفصلة للنساء، في محاولة للتغلب على عدم المساواة وتحسين تقليص مخاطر الكوارث في القرية.

كما هي الحال في أماكن أخرى، تظل تلك القضية تمثل تحدياً، ولكن منظمة أوكسفام استطاعت، اعتماداً على خبراتها في كمبوديا وفيتنام وبورما/ميانمار، فضلاً عن إندونيسيا، أن تخرج بدروس حول الممارسات السليمة التي تشجع البرامج على دفع تقليص مخاطر الكوارث والمساواة بين الجنسين في آن واحد.

المصادر: Oxfam International (2011) 'Case Study – Indonesia: Jenggala Women: Living Close to Disaster', Oxford: Oxfam; Oxfam International (2011) 'Gender and Disaster Risk Reduction: a training pack', <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/gender-and-disaster-risk-reduction-a-training-pack-136105>

الوصول إلى الشرائح المناسبة بالمساعدات المناسبة

المنظمات غير الحكومية الدولية نفسها أمامها الكثير لتتعلمه في المجالات سالفة الذكر، وليست محصنة من الوقوف في فخ الاهتمام بمصالحها، إلى جانب احتياجات المُضارين من النزاع والكوارث. ولكن هناك مصالح أخرى أقوى بكثير تميل بالمساعدات الإنسانية في اتجاهات مختلفة، نحو بلدان مفضلة، أو جماعات، أو أنواع إغاثة، مثل المساعدات الغذائية التي لا تنفك جماعات المزارعين والشحن، وآخرون يحشدون جماعات الضغط من أجلها.

الحكومات الوطنية لا تخدم شعوبها بالضرورة، وفي حالات متطرفة، تضع العراقيل أمام الإغاثة. كذلك مال المانحون الدوليون بالمساعدات ناحية أولوياتهم الخاصة. ففي بعض السنوات كان نصيب المواطن العراقي من المساعدات الإنسانية 12 ضعف ما حصل عليه مثيله في جمهورية الكونغو الديمقراطية.⁷⁰ وقد أشار مؤشر الاستجابة الإنسانية في 2010 إلى أن "زيادة تسييس المساعدات الإنسانية يعني عدم حصول الملايين على المساعدات التي يحتاجونها."⁷¹ ورغم أن "الحرب على الإرهاب" أصبحت فاقدة للمصداقية، لا يزال تركيز المانحين الجديد على "الاستقرار" يثير القلق من ألا تقف وراء المساعدات الإنسانية الاحتياجات، بل اعتبارات أوسع. فعلى حد قول دراسة ظهرت في 2010:

"رغم مجالات التعاون الممكنة، تميل العلاقة بين القطاع الإنساني وجهود إحلال الاستقرار الدولية إلى الاتسام بعدم الثقة، أو الشك، أو العداة."⁷²

وتشمل أمثلة المانحين من غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذين ركزوا على المناطق التي لهم فيها مصالح خاصة: الصين، التي قدمت أكثر من نصف مساعداتها الإنسانية في 2008 إلى بورما/ميانمار،⁷³ والبلدان العربية والإسلامية، التي أعطت في 2011 بسخاء إلى الصومال، وليبيا، واليمن. تعكس تلك الحالات اهتمامات ثقافية وسياسية، ولكنها تثير في الوقت نفسه تساؤلات حول

لا تزال مصالح معينة تنحرف بالمساعدات الغذائية في العديد من البلدان. فالولايات المتحدة أكبر مانح للمساعدات الغذائية في العالم، حيث تقدم نصف المساعدات الغذائية العالمية تقريباً. ولكن برامجها تصب في جيوب الأعمال الزراعية وشركات الشحن، بأكثر مما تصب في أفواه الجوعى.

Oxfam International (2011)⁶⁹

الكيفية التي يجري من خلالها، في العادة، توجيه الموارد إلى الاحتياجات الإنسانية الأضخم، في عالم يشهد تنوعاً أكبر في التمويل الإنساني.

على أن الميل في قرارات المساعدات لا يفسر، ولا يبرر، العداء الذي تقابل به المساعدات الإنسانية في بعض مناطق العالم، سواء من الحكومات أو من المتمردين. فكل الأطراف في الصومال، على سبيل المثال، حذت من عمل الوكالات الغربية. وي طرح إطار 5 بعضاً من التحديات التي تواجهها في الصومال.

إطار 5: تحديات في الصومال

اتسمت عمليات الوكالات الغربية بالمحدودية نظراً لانعدام الأمن، والتهديدات، والقيود التي فرضها المانحون بغية تحاشي وقوع التمويل في أيدي جماعات إرهابية. وهو ما نجم عنه معاناة المنظمات غير الحكومية الدولية وأطراف أخرى للتوصل إلى سبل للوفاء بالاحتياجات الماسة الهائلة.

وقد استثمرت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية في قدرات الشركاء الصوماليين، ولكن خطورة البيئة هناك فرضت صعوبات لا فكاك منها في المتابعة وضمان وصول المساعدات إلى محتاجيها الفعليين. وقد وضعت منظمة أوكسفام وشركاؤها إستراتيجية من 7 نقاط تسعى من خلالها لضمان المتابعة الفعالة لكل المساعدات، غير أن التحدي لا يزال قائماً.

في الوقت نفسه قامت منظمة التعاون الإسلامي بتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية العربية/الإسلامية، والتي وصلت بخدماتها، وفق المنظمة، إلى 1.4 مليون نسمة في الصومال خلال ستة أشهر، بدءاً من أبريل/نيسان 2011. هذا الحشد من الفاعلين اضافة قوة جديدة بوصولها إلى شرائح لم يكن بوسع الوكالات الغربية الوصول إليها؛ ولكنه فرض تحديات أيضاً، من بينها التنسيق واقتسام المعلومات.

فقد حضر بعض أعضاء تحالف منظمة التعاون الإسلامي للإغاثة اجتماعات القطاعات التي نظمتها الأمم المتحدة، بيد أن توازي آليات التنسيق الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أوجدت صعوبة في التوصل إلى صورة واضحة عن كل العمل الإنساني، خاصة ما يجري منه خارج مقديشو. على أن مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية وتحالف منظمة التعاون الإسلامي اتخذوا، في أواخر 2011، خطوات لتحسين التنسيق، ويؤمل في المزيد من التعاون العملي والوصول إلى استجابة إنسانية مشتركة أصيلة.

المصادر: Oxfam International (2011) 'Delivering aid in Somalia: the experience of Oxfam and its partner agencies', Oxford; Oxfam; UN OCHA (2011) 'Somalia Famine and Drought: Situation Report No.18', http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_2674.pdf

نتائج غير مقصودة

قد تكون للمساعدات الإنسانية، مثلها مثل أي نشاط بشري آخر، نتائج غير مقصودة. وقد تمثل أول تعبير واضح عن هذا القلق في إطار "لا ضرار" في التسعينيات، بعد الجهود الدولية الهائلة لإيصال الإغاثة للاجئين رواندا.⁷⁴ فقد كانت غالبيتهم العظمى من الذين يعانون ولم يقتربوا جرماً، ولكن كان مندساً بينهم مرتكبو إبادة جماعية مسؤولون عن مقتل نحو 800,000 نفس.

منذ ذلك الحين طورت الوكالات عدداً كبيراً من الأدوات، مثل "تحليل العمل الإغاثي التشاركي للنزاعات"، من أجل تقليص احتمالات أن يفرض العمل الإغاثي إلى زيادة النزاع، أو لتقدير العواقب التي قد تنجم عن مختلف التحركات. وتشمل تلك التحركات: "الإعلان عن المواقف"، والاستجابات العملية الكبرى، وزيادة المقاربات الدقيقة التي تجمع بين المناصرة الهادئة والتحركات الإنسانية المباشرة وغير المباشرة. وقد وضعت منظمة أوكسفام لنفسها خطوطاً إرشادية حول تلك الخيارات الصعبة، منذ منتصف التسعينيات، وحدتتها مؤخراً في 2009.⁷⁵

في 2011 جمع معهد التنمية فيما وراء البحار بالمملكة المتحدة أفضل الممارسات من تجارب الوكالات ووضع حداً أدنى يتمثل في 6 معايير لمساعدة الوكالات على "التخفيف من الضرر المحتمل لاستجابتها الطارئة". العديد من تلك المعايير تتعلق ببناء قدرات المنظمات المحلية، بما في ذلك ضرورة تحديد "انتشار للشركاء" بين مختلف الجماعات الإثنية والدينية.⁷⁶

القيادة والتنسيق من قِبَل الأمم المتحدة

في سنة 1991 أنشأت الأمم المتحدة إدارة الشؤون الإنسانية (التي أصبحت فيما بعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) من أجل:

"إضفاء فاعلية أكبر على الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، خاصة نظام الأمم المتحدة، في تقديم المساعدات الإنسانية."⁷⁷

في السنوات التالية واجهت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية سلسلة مروعة من الأزمات: رواندا و"حالات الطوارئ المعقدة" التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي، وأفغانستان، والحرب على الإرهاب، وموجة متزايدة من الكوارث المرتبطة بالمناخ. وقد أنقذت استجابات الأمم المتحدة وتلك المنظمات حياة الملايين من البشر.

في 2005، وبعد الاستجابة البطيئة في دارفور، أطلقت الأمم المتحدة سلسلة من الإصلاحات من أجل:

- تحسين التنسيق بين الوكالات الإنسانية من خلال "نظام القطاعات" مما يؤدي للاستجابة في كل قطاع
- تحسين القيادة من خلال معيار أكثر اتساقاً يتمثل في منسق إنساني أمني خاص لكل أزمة
- زيادة وتسريع التمويل من خلال تمويل طوارئ مركزي، وتمويل مجمع
- تحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والفاعلين الإنسانيين الآخرين

من الواضح الآن أن تلك الإصلاحات لم تسفر إلا عن القليل نسبياً، على الأقل مقارنة بالوقت الذي أنفقته فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

في كثير من الأحيان يكون انخراط "نظام القطاعات" الذي تقوده الأمم المتحدة، ضعيفاً مع الجهود الحكومية، فيما يتعلق بالتنسيق. وذلك أن التركيز على كل قطاع على حدة، مثل المأوى أو الصحة، لا يشجع التقدم في المسائل المشتركة بينها جميعاً، مثل تقليص مخاطر الكوارث. هذا فضلاً عن أن التنسيق بين مختلف القطاعات ضعيف في العادة. وقطاع التعافي المبكر يواجه "تحديات منهجية تعوق قدرته على العمل بفاعلية"⁷⁸ وهو ما يحد من قيمة القطاعات في توفير الإغاثة وتحقيق التنمية.

كذلك حققت الإصلاحات الأخرى تقدماً محدوداً. فكثيراً ما يتم تعيين المنسقين الإنسانيين دون أن تتوفر لهم المهارات والمعارف الضرورية. والتمويل لا يزال بطيئاً، كما أن الأمم المتحدة لا تزال تعاني في الأزمات التي لا تحظى فيها الوكالات الغربية بالقبول الذي تحظى به الوكالات الأخرى. ويشمل ذلك الوكالات العربية، والتي ليس للأمم المتحدة، في كل الأحوال، علاقات وثيقة معها.

بالإضافة إلى ذلك يصعب على الأمم المتحدة الموازنة بين كونها طرف تدخّل سياسي وإنساني أيضاً، خاصة في "البيئات الخلافية"، والتي ينظر فيها المتمردون إليها بوصفها عدواً. إلى جانب أن الأفراد

تاريخ انعدام الثقة بين نظام المساعدات الغربي ومثيله في العالم الإسلامي تاريخ طويل.

UN OCHA (2011)⁷⁹

السياسيين أعضاء "البعثات المتكاملة" للأمم المتحدة، عادةً ما لا تتوفر لهم الدراية الكافية بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

الاصمود وتقليص مخاطر الكوارث

يجب أن تتوفر لكل بلد القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط الناجمة عن أحداث الطبيعة، والتغير المناخي، والأزمات السياسية والاقتصادية، مثل الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار السلع، وتفجر العنف. بناء تلك القدرة على الصمود يعتمد، جزئياً، على الاستثمار في تقليص مخاطر الكوارث والضمان الاجتماعي، وجعل التكيف مع التغير المناخي قاسماً مشتركاً في التحركات الحكومية.

وقد استثمرت بعض البلدان في تقليص مخاطر الكوارث بتشجيع من "عقد تقليص الكوارث الطبيعية"، عقد التسعينيات، وذلك قبل وقت طويل من الاتفاق على إطار عمل هيوغو في 2005. كذلك أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية برامج طويلة الأجل، مثل برنامج شبكات الأمان من الجوع التابع لوزارة التنمية الدولية البريطانية.

على أن الاستثمار في تقليص مخاطر الكوارث على مستوى العالم لا يزال قليلاً، ولم تبدأ البرامج الإنسانية والتنموية في تبني تلك المقاربة إلا مؤخراً. ففي 2009 لم يخصص لتقليص مخاطر الكوارث سوى 0.5 بالمائة من إجمالي المساعدات.⁸¹ وفي 2011 كانت أزمة شرق أفريقيا شاهداً على الافتقار لتلك الأولوية، وحتى عندما مول المانحون الجاهزية، كان ذلك في الأغلب بعد الأزمة لا قبلها.⁸²

كذلك قامت بعض الدول بوضع سياسات وتشريعات للاستعداد للكوارث، ولكنها لم تتخذ خطوات عملية بعد. فلدی أوغندا لجنة محلية لإدارة الكوارث ووزارة للاستعداد للكوارث. ولكن دراسة أجريت في 2010 توصلت إلى أنهما تنشطان خلال الطوارئ وتسترخيان بينهما.⁸³

في العديد من البلدان نجد أن قدرات الحكومات المحلية هي التي تلقى التجاهل على وجه خاص. فقد توصل استبيان أجري على 69 دولة في 2011 إلى أن التقدم كان محدوداً، وأن السلطات المحلية قالت إنها لم تلق سوى القليل من الدعم من الحكومات الوطنية فيما يتعلق بتقليص مخاطر الكوارث.⁸⁴

وحتى في الأماكن التي شهدت تقدماً كبيراً، كان استنساخها يمثل تحدياً. فقد أصدرت السلفادور، على سبيل المثال، تشريعاً للجان المحلية لإدارة الكوارث. وفي بلدية أكاهولتا يعمل المسؤولون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات من خلال برنامج مبتكر هو برنامج *Programa Reducción de Vulnerabilidades Ahuachapán-Sonsonate (PRVAS)*. وبدعم من منظمة أوكسفام يستطيعون الاستجابة بسرعة إلى حالات الطوارئ فضلاً عن التعاون الناجح في التدريب على الاستعداد للكوارث والتخفيف من أثارها. ولكن، كانت هناك صعوبة في العثور على التزام مشابه في بلديات أخرى.⁸⁵

فكر إنساني

تكمن المشكلة الجوهرية في أن العديد من الحكومات لا تؤمن بأن الضعف طويل الأجل ليس سوى كارثة تنتظر الحدوث، ولا ترى أن هناك أزمة إلا عندما تقع الكارثة. وقد كان ذلك هو الفشل الرئيسي في أزمات الغذاء في منطقة الساحل في 2005 و2010.

لم تكن تلك مجرد مشكلة قدرات وموارد، بل مشكلة حوكمة وإرادة. فحكومات قليلة جداً هي التي تحصي الخسائر التي يمكن أن تخلفها الكوارث، خاصة بالنسبة للفقراء والمهمشين الذين قد لا يكون لهم صوت في حوكمة بلدهم. ولكن مخاطر الكوارث تكون ضرباتها أشد وطأة على الجماعات المهمشة، بمن فيها النساء، آخر وأقل من يأكل في الأسرة عادة.

في باكستان، يمكن لاستثمار صغير قدره 27 مليون دولار فقط أن يقلص كثيراً من خسائر الكوارث القادمة، حسب تقديرات البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. يتوقع أن تصل تكلفة إعادة الإعمار بعد فيضانات 2010 في باكستان إلى أكثر من 10 مليار دولار

Oxfam international (2011)⁸⁰

في الساحل، فشل العديد من مسؤولي الحكومات المانحة، والأمم المتحدة، واللجنة الحكومية الدائمة للسيطرة على الجفاف في الساحل، في أن يروا أن انعدام الأمن الغذائي يجعل الناس معرضين بشكل دائم للآزمات. وقد توصلت دراسة أجريت على تلك الآزمات إلى أن "التحدي الرئيسي يتمثل في أن معظم الحكومات لا تزال متشككة في جدوى استثمار مواردها الشحيحة في الحماية الاجتماعية".⁸⁶

في 2010 كانت مالي، وتشاد، وحكومات أخرى في الساحل مترددة في القيام برفع الوعي أو اتخاذ الخطوات اللازمة. هذا الفشل في معرفة متى يتحول جفاف عادي إلى أزمة تتخطى غرب أفريقيا بمراحل. ففي 2011، كان بطء الاستجابة في أزمة شرق أفريقيا يعود، في جانب منه، إلى أن الكثيرين في العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية كانوا مستسلمين لما يحدث مسلمين به. فبما أن منطقة القرن شهدت ثماني سنوات من الجفاف خلال السنوات العشر الأخيرة،⁸⁸ فقد كانوا يأملون ألا تكون 2011 على السوء الذي تشير إليه التحذيرات، وبالتالي لم يتخذوا الخطوات التي كان بمقدورهم اتخاذها.

وحتى تقتنع الحكومات أن الضعف طويل الأمد طبيعي ولكنه ليس بالمستحيل تحاشيه، وأن الفصل الصارم بين الإغاثة والتنمية خطأ، وأن الكوارث الإنسانية ليست عاراً وطنياً، سنظل الصعوبة قائمة أمام بناء صمودٍ قادر على مواكبة الكوارث.

منذ مجاعة القرن الأفريقي في 1984، تعلمت كل الوكالات "مزوجة الرسالة"، التي تجمع بين التنمية والمهام الإنسانية، أن كل موظفيها يجب أن يكون "تفكيرهم إنساني". عليهم أن يكونوا متيقظين للتحذيرات من الآزمات، ومستعدين للتوسع بحجم عملهم الإنساني (وإجراء أي أولويات عمل آخر) عندما تأتي الكوارث.

لقد أظهرت تجربة شرق أفريقيا في 2011 أن "يقظة العمل الإنساني" لم نتعلمها جميعاً بعد، وانها يجب أن تحتل أولوية أعلى لدى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل أوكسفام كذلك.

إن أكثر مثال صادم على ضعف الحوكمة هو الافتقار إلى التعامل السياسي مع آزمات الغذاء المتكررة، بل والاعتراف بها.

P. Gubbels (2011)⁸⁷

إطار 6: القدرة على الصمود في مواجهة العنف

معظم الآزمات الإنسانية تقع في البلدان المضارة من النزاع، سواء بشكل مباشر نتيجة العنف، أو، كما هي الحال في الجفاف في الصومال، حيث تتعدد أكثر العلاقات بين الأسباب.

بناء السلام والأمن، أو القدرة على الصمود في مواجهة العنف، أمر حيوي. فهو يعتمد، جزئياً، على نفس السعي للوصول إلى تنمية عادلة، وعلى المقاربات نفسها أيضاً، مثل الحماية الاجتماعية، والصمود في مواجهة الكوارث. وهو يعتمد أيضاً على نفس الاحتياج لبناء عدل وأمن يتسمان بالنزاهة والفاعلية.

هذه الورقة لا تغطي دعم منظمة أوكسفام لبناء السلام وحماية المدنيين، ولكن يمكنكم زيارة: <http://www.oxfam.org/en/campaigns/conflict> للاطلاع على أوراق حول نزاعات معينة، وعلى

تقرير أوكسفام العالمي، *For a Safer Tomorrow*

في 2011، لم يقتصر الدرس المستفاد من الصومال على أهمية التحرك السريع والقدرة طويلة الأجل على الصمود. فالنزاع الذي تشهده البلاد فرض استحالة على الوصول إلى مئات الآلاف من المحتاجين للمساعدات؛ ولن يحل تلك المشكلة نظام إنساني أفضل. فكما قالت ساداكو أوجاتا، المفوضة العليا لشؤون اللاجئين خلال تسعينيات القرن الماضي، الأزمات الإنسانية تحتاج إلى أكثر من مجرد حلول إنسانية.⁸⁹ إنها تحتاج إلى سلام، وأمن، وعدل، وتنمية، وحكم رشيد.

وهي تحتاج أيضاً إلى عمل إنساني يقدم دليلاً للمساعدات والحماية التي يحتاجها الناس، ويدعم، حيثما كان ذلك ممكناً، تنميتهم على المدى الطويل. على أن منظمة أوكسفام، ومنظمات أخرى تواجه خمس تحديات كبرى في سبيل ضمان أن يكون هذا النوع من العمل هو القاعدة:

- بناء قدرات الدول والمجتمع المدني، مع اتخاذ قرارات في اختيارات صعبة متعلقة بكيفية العمل مع دول مختلفة في قدراتها ومدى التزامها بالمبادئ الإنسانية، وفي ظل ما تجده من اختلاف شاسع في قدرات المجتمع المدني
- بناء قدرات المجمعات على الصمود لمواكبة الكوارث، والتغير المناخي، والعنف، والصدمات الاقتصادية والسياسية، مع الحفاظ على القدرة العملياتية على الاستجابة عند الحاجة
- تشجيع الدول والأطراف الأخرى على التمسك بالمبادئ الإنسانية مع تعلم كيفية تطبيقها في سياقات مختلفة، من تجارب الوكالات غير الغربية. وهو ما يتطلب أيضاً اتخاذ قرارات في خيارات صعبة حول تبعات مختلف مسارات التحرك.
- تشجيع المصادر الجديدة والمختلفة للتمويل والتحرك من الاقتصادات الناشئة، والشركات الخاصة، والجهات الأخرى، مع تشجيعهم على التمسك بالمبادئ الإنسانية، والاستجابة للاحتياجات أينما ظهرت
- تعزيز نوعية أداء المنظمات غير الحكومية الدولية ومساءلتها، بما في ذلك ما يمكن أن يتم من خلال نوع من الشهادات التي تدل على فعالية العمل الإنساني، مع الاعتراف بقيمة تنوع اختلاف الوكالات الإنسانية.

بناء القدرات في سياقات متنوعة وصعبة

المساعدات الدولية تكمل ما تستطيع الدول الفعالة والمواطنين النشطين أن يحققوا. وسوف يستمر هذا الوضع. بيد أن الاضطراب الاقتصادي في العديد من الدول المانحة سوف يحد من المبالغ المتاحة للمساعدات الدولية. هذا فضلاً عن أن وكالات الأمم المتحدة المنقسمة، والتي تجد بعضاً من تنسيق ضعيف على يد منسق الإغاثة الطارئة، تفرض محدودية محتمة على آفاق الأمم المتحدة في مزيد من التحسين. سوف تتزايد الفجوات الصارخة بين تزايد الاحتياجات الإنسانية والاستجابة، ما لم تتوفر قدرات أكبر لحكومات الدول المضارة ومجتمعاتها المدنية، وكذلك مختلف الفاعلين الإنسانيين الآخرين.

يجب أن يصبح بناء القدرات من صميم العمل الإنساني، كما كان من صميم التنمية منذ سنوات. وعلى الأمم المتحدة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تركز جميعاً على النتائج، التي لا تتمثل فقط في إنقاذ حياة البشر وتقليص المعاناة بشكل فوري، بل وفي تقليص مستويات الضعف أمام أزمات المستقبل أيضاً.

نستطيع التوصل إلى حلول مستدامة للفيضانات لو قمنا نحن بتصميم وتنفيذ أنشطة تقليص المخاطر الخاصة بنا.

Community activist in
Maichanir char,
Bangladesh (2011)⁹⁰

في 2012 طرحت النداءات الموحدة والسريعة للأمم المتحدة، والتي تُطلق لكل أزمة كبرى، وسيلة لزيادة بناء القدرات الذي نتحدث عنه. وقد طرحت تلك النداءات على المانحين، حتى الآن قوائم مشروعات لا خطط إستراتيجية. على أن الأمم المتحدة، أصبحت تعي الآن، أنها يجب أن تطرح استراتيجيات واضحة خلال 48 ساعة من إعلان أية كارثة جديدة. وهو ما يوفر فرصة مثالية لتوضيح كيف يمكن للمساعدات الدولية أن تكمل استجابة حكومة الدولة المضارة، وكيف تستطيع المساعدات أن تبني القدرات الوطنية، ومن خلال متابعة تلك النداءات، ما مدى نجاح المساعدات الدولية في تحقيق ذلك.

اتخاذ القرار حول كيفية العمل في الدول المضارة

يجب أن تنظر المنظمات غير الحكومية الدولية في قدرات الدولة وإرادتها في الاستجابة، وذلك في اتساق مع المبادئ والمعايير الإنسانية، قبل أن تقرر دورها. وكثيراً ما سيتطلب ذلك حرصاً في اتخاذ قرارات حول خيارات صعبة. فالعمل في دولة فعالة ذات قدرات كبيرة وتصميم على مساعدة شعبها شيء، والعمل في دولة هشّة أو يُنظر إليها على أنها غير شرعية أو فاسدة، شيء آخر؛ إذ عادةً ما ستكتنفه الصعوبات.

كل ذلك يختلف من حالة إلى أخرى بطبيعة الحال، ولكن بشكل عام، هناك أنماط مختلفة من الدول والاستجابات الدولية التي يلخصها جدول 1، والذي وضعته منظمة أوكسفام في 2011 لتسترشد به في برامجها الإنسانية.

جدول 1 تقديم الاستجابة الدولية المناسبة لقدرات الدولة القومية	
إرادة الدولة	
<p>دولة قادرة ولكن غير راغبة</p> <ul style="list-style-type: none"> السعي لدعم أجزاء من الدولة قد تكون راغبة دعم الفاعلين في المجتمع المدني، حسب درجة استقلالهم عملياتاً في الأزمات الكبرى المناصرة الوطنية/ الدولية لاضطلاع الدولة بمسؤولياتها 	<p>دولة راغبة وقادرة</p> <ul style="list-style-type: none"> دعم عملياتي في الأزمات الكبرى فقط مناصرة وطنية لتحسين أداء الدولة، عن طريق دعم المجتمع المدني الوطني في المقام الأول.
<p>دولة غير راغبة ولا قادرة</p> <ul style="list-style-type: none"> المزيد من العمل مع منظمات المجتمع المدني، والوكالات غير التقليدية، وحيثما كان مقبولاً، مع الأمم المتحدة المناصرة من أجل الدعم الدولي حيثما كان ممكناً، عملياتياً في الأزمات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن الضخمة 	<p>دولة راغبة ولكن غير قادرة</p> <ul style="list-style-type: none"> بناء قدرات الدولة ودعم الفاعلين المحليين الآخرين عملياتياً حيثما كان هناك عدم كفاية في القدرات المحلية مناصرة من أجل الدعم الدولي

كثيراً ما تجاهلت وكالات المساعدات الدور المحوري للدولة. فالحيادية والاستقلال اعتباراً مرادفاً لعدم الانخراط بدلاً من الانخراط المستند إلى مبادئ

P. Harvey(2009)⁹¹

أهم ما يوضحه هذا الجدول هو الحاجة للمناصرة، ومناصرة المجتمع المدني من أجل مساعلة الدولة، بوصف ذلك جزءاً حيوياً من العمل الإنساني للمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد شمل استثمار منظمة أوكسفام في المنظمات المحلية في أمريكا الوسطى، مجموعة أدوات للمناصرة الإنسانية. قد لا تكون تلك المناصرة سهلة في بعض الأحيان. فالدول الواثقة من نفسها ترحب بالمناصرة، بينما تمنعها تلك المتوترة. ولكن، في كل الأحوال، يتعين على المنظمات غير الحكومية الدولية أن تضع في اعتبارها أن التأثير على الدولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، جزء محوري من جهودها الإنسانية.

بناء قدرات المجتمع المدني

ينبغي أن يكون هناك تصميم على بناء القدرات مع الفاعلين المعنيين، وليس فرضها عليهم. وهو ما سيتطلب تحديد الشركاء ذوي القدرة والرغبة في القيام بأدوار مختلفة، من تقليص مخاطر الكوارث والمناصرة إلى الاتساع بحجم الاستجابة للكوارث المتسارعة في النمو. فكما قال أحد موظفي أوكسفام في 2011:

"بالنسبة لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية سوف يتطلب ذلك تحولاً ثقافياً، نحو الإصغاء إلى المنظمات التي تتحدث بمصطلحات تلك المنظمات، وفهم الضغوط التي تقع عليهم، بما فيها تلك الناشئة عن المحاسبة، والتي هي في صميم المسألة، صعوداً حتى مستوى المانحين."⁹²

يتمثل التحدي المائل أمام المنظمات غير الحكومية الدولية، عادةً، في تحديد السرعة التي ستتحول بها إلى دور أقل مباشرةً، بالتوازي مع بنائها لقدرات الآخرين. فمن شأن التحول البطيء أن يقوض تطوير القدرات، كما أن من شأن التحول السريع أكثر من اللازم أن يؤدي إلى الإخفاق في تلبية بعض الاحتياجات الإنسانية، نظراً للسنوات التي يتطلبها بناء تلك القدرة. ولا يرجع ذلك إلى أن لدى المنظمات غير الحكومية الدولية دراية أعلى، فالعكس هو الصحيح، لأن المساعدات الإنسانية تفتقد الفاعلية عندما تتجاهل معرفة المنظمات المحلية بالسياق. ولكن، في العديد من البلدان، تعاني المنظمات المحلية للحصول على القدرات والموارد التي تحتاجها.

حتى في خضم حالة الطوارئ، من الممكن بناء قدرات الشركاء المحليين، ولكن الوقت عادةً ما يكون أضيّق من أن يسمح بالتركيز على هذا الجانب بنجاح.

S. Douik, Islamic Relief (2011)⁹³

يجب أن تبدأ عملية بناء القدرات قبل وقوع الأزمات بوقت طويل. والدعم الطويل الأجل فقط هو القادر على تمكين المنظمات المحلية من الاستجابة بشكل أكثر فاعلية من حالة طوارئ إلى تاليها. فتزايد التركيز على بناء القدرات لا يعني أن كل المنظمات غير الحكومية المحلية سوف تكون قادرة، مع الأزمة التالية، على مواكبتها. وقد تعلمت منظمة أوكسفام هذا الدرس في الفلبين في 2009، إذ لم تحدد المنظمات ذات القدرة الكافية على التعامل مع الطوارئ قبل أن يضربها إعصار كيتسانا، وهو ما نجم عنه بطء شديد في بعض جوانب الاستجابة.⁹⁴

بعد إعصار كيتسانا اصدرت الفلبين القانون الوطني لتقليص مخاطر الكوارث وإدارتها، من أجل تحسين التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتقليص مخاطر الكوارث، ومنذ ذلك الحين، أقرت أيضاً الخطوات الأخرى اللازمة، بما فيها بناء قدرات الحكم المحلي. ونتيجة لذلك، استمرت منظمة أوكسفام في تحويل تركيزها من الاستجابة المباشرة للكوارث إلى بناء القدرات، ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية لإنشاء "ائتلاف الاستجابة الإنسانية". وبذلك أصبحت منظمة أوكسفام تلعب دور "الوسيط الإنساني"، فتساعد تلك المنظمات على الحصول على تمويل حتى تستمر في النمو، مع حرص منظمة أوكسفام على الحفاظ على استعدادها للاستجابة للكوارث التي تتخطى قدرات الشركاء المحليين على التعامل معها وحدهم.

نحن نرى أن هناك دور حيوي يتمثل في تحفيز القدرات المحلية، ومناصرة الاتساق مع المعايير الإنسانية، والمساعدة في مأسسة الاستجابة وتقليص مخاطر الكوارث في الخطط الحكومية الوطنية والمحلية.

في ديسمبر/كانون الأول 2011، ضربت العاصفة الاستوائية، سندونج – التي أودت بحياة أكثر من 1000 نسمة – جزيرة مينداناو التي تشهد نزاعاً منذ فترة، فظهر حجم الاحتياج لإحراز المزيد من التقدم. فقد أعلنت الحكومة الفلبينية حالة الكارثة، وطلبت المساعدات الدولية، وخصصت مليار بيسو لإعادة توطين المجتمعات المضارة. ولكن الحكومة المحلية في كاجايان دي أورو لم تكن مستعدة على الإطلاق لمواجهة الكارثة التي ساهمت الأنشطة لاقتصادية المحلية في حدوثها. فالتسارع الهائل في اجتثاث الأشجار لتحويل الأرض لزراعة الأناناس والموز، والتعدين على نطاق صغير، كلها ساهمت في زيادة ملوحة الأنهار الرئيسية، فأدت إلى فيضانات عارمة. ولكن نجحت مجموعات الكنيسة المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرهم في تنسيق استجابة الطوارئ، وانتقدوا الحكومة المحلية لعدم

P. del Rosario, Humanitarian Co-ordinator, Oxfam GB, Philippines

رغبتها العمل معهم. وقد دعمت منظمة أوكسفام الاستجابة التي قام بها ائتلاف الاستجابة الإنسانية، بتوفير الإغاثة لأكثر من 50 بالمائة من السكان في مراكز الإخلاء، وتساعد (حتى وقت كتابة التقرير) الائتلاف في حشد جماعات الضغط وتنظيم الحملات من أجل استجابة أفضل من الحكومة المحلية.⁹⁵

بناء القدرة على الصمود

هناك المزيد الذي يمكن القيام به من خلال المساعدات، من أجل الحد من ضعف المجتمعات في مواجهة الكوارث ومساعدتها على الصمود أمام أزمات قادمة.⁹⁶ ومن ذلك أن تقليل مخاطر الكوارث يجب أن يدخل في تصميم البرامج الإنسانية والتنمية وبرامج إعادة التأهيل منذ البداية، فضلاً عن تحويله إلى تشريعات في كل الدول.

وتقليل مخاطر الكوارث هذا ليس سوى جزء من مقاربة شاملة للتنمية والمساعدات الإنسانية معاً، يساعد الناس على بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات التي قد تحل بهم. وهو يتم من خلال الحماية الاجتماعية والزراعة، وبحماية حقوق الضعفاء في الخدمات والأرض.⁹⁷

مبادئ ونتائج

المساعدات الإنسانية يجب أن تنقذ حيوات الناس، وتقلص المعاناة، وتحفظ الكرامة الإنسانية. وحتى تستطيع ذلك يجب أن تكون غير منحازة ومستقلة.⁹⁹

تلك المبادئ تعتبر مسألة عقيدة عند الوكالات الإنسانية، ولكنها تبدو لمن هم خارج المجال، ضبابية. فالمساعدات دون مبادئ توشك أن تصبح مساعدات دون المستوى؛ إذ قد تفضي إلى بعض الخير، ولكن ما لم تحركها تقييمات وقرارات غير منحازة، فمن المرجح ألا تستطيع تلبية الاحتياجات الأكبر، وقد تزيد من التوتر بين مختلف الجماعات.

كثير من الأشياء يمكن القيام بها لتشجيع الدول والأطراف الأخرى على احترام المبادئ الإنسانية، بدلاً من مجرد القول بأنها حقائق جلية بذاتها. فبإمكان المانحين الغربيين أن يقدموا المساعدات دائماً على أساس الاحتياجات، كما تعهدوا بذلك في إطار "المبادئ والممارسات الصحيحة للمساعدات الإنسانية".¹⁰² وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر يمكن أن تضاعف جهودها لرفع وعي الحكومات بتلك المبادئ، إذ أن لها وجوداً في كل دول العالم تقريباً، وتتمسك بالمبادئ المشتركة (بما فيها مدونة السلوك الخاصة بالإغاثة من الكوارث)

ولكن على كل فاعل إنساني أن يصغي ويتعلم ما تعنيه تلك المبادئ في مختلف الثقافات، ويتخذ قرارات صعبة فيما يتعلق بعواقب مختلف التحركات. فعدم التحيز والاستقلالية هما البداية المهمة، لكنهما ليسا النهاية في الخيارات الأخلاقية للعمل الإنساني.

يتمثل التحدي الأول في الاستماع أكثر للأصوات غير الغربية، فيما تعلق بما تعنيه المبادئ الإنسانية في الممارسة. يضم المنتدى الإنساني،¹⁰³ وغيره من منظمات، وكالات من مختلف الثقافات، وهو دليل على أن مبادئها عالمية وتضرب بجذورها في كل عقائد العالم. ولكن لا يزال على الوكالات والمانحين الغربيين أن يتعلموا المزيد من الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإسلامية، المقبولة في مناطق من العالم لا تُقبل فيها تلك الوكالات الغربية. يجب أن يكون هناك حوار حول دلالات تشجيع كل فاعل للبرامج القائمة على المبادئ، واحترام القانون الدولي الإنساني في السياقات الخطيرة والصعبة.

الإنسانية تعني معالجة معاناة البشر أينما وجدت، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات الأكثر ضعفاً.

Un General Assembly
(1991)⁹⁸

المساعدات غير المتحيزة تعني المعاملة المتساوية لكل الأشخاص الذين يعانون، حسب احتياجاتهم، ودون أي تمييز بسبب العرق، أو النوع الاجتماعي أو أي اعتبار آخر

Adopted from ICRC
(2009)¹⁰⁰

المساعدات المستقلة هي تلك التي يتم توجيهها دون تأثير بأي كيان سياسي أو جماعة مصالح على المستوى الوطني أو الدولي.

Adopted from ICRC
(2009)¹⁰¹

أما التحدي الثاني، فيتمثل في تقدير عواقب مختلف المقاربات والتنازلات التي قد تلزم في بعض الأحيان للوصول بالمساعدات إلى محتاجيها – وأي التنازلات يمكن اعتبارها تفریطاً. وهو ما يتطلب الدراية بالسياقات والثقافات، إلى جانب الدراية بالمبادئ الإنسانية. يجب على الوكالات أن تتخطى بتفكيرها ما أسماه بيتر ووكر Peter Walker، مدير مركز فاينشتاين، في 2011:

”الهراء الأصولي ‘مبادئنا بأي ثمن’، وتتجه نحو مقارنة أكثر حصافة في برامجها، وتصميمها منصب على تحقيق هدف تخفيف المعاناة، ولكن مع فهم للحاجة إلى بعض المواءمة.”¹⁰⁵

لا يمكن تجاهل المعضلات التي يواجهها العاملون في المجل الإنساني في أزمات مثل تلك التي تشهدها الصومال. ولكن ذلك لا يعني وجوب التنازل عن عدم التحيز، بل يعني القبول بأن السلام، والتنمية، والحفاظ على البيئة طموحات نبيلة نبيل العمل الإنساني. في بعض الأحيان ينسى العاملون في المجال الإنساني تلك الحقيقة. كل تلك الأهداف يجب السعي لتحقيقها، دون الإضرار بالضرورة الإنسانية المتعلقة بإنقاذ حياة الناس، ولكن في تواضع يقبل بأن هناك خيارات صعبة بين مختلف الاستراتيجيات.

في الصومال، على سبيل المثال، لا تمثل ”الضرائب” التي تدفع للجماعات المسلحة براجماتية أخلاقية لتميرير المساعدات؛ إذ قد تمويل العنف الذي تسبب في الكارثة في المقام الأول. وعلى المدى الطويل قد تتسبب في المزيد من المعاناة إلى درجة تعجز عن تقليصها إغاثات وكالات المساعدات. في تلك الحالة، هي بالفعل بعيدة تماماً عن المبادئ الإنسانية.

قد يكون لدى الوكالات الإنسانية المتعددة الوظائف وعياً بأن المساعدات الإنسانية ليست الوسيلة الوحيدة للتخفيف من معاناة البشر وزيادة شعورهم بالكرامة الإنسانية؛ ولكن الوكالات المتخصصة في العمل الإنساني وحده يجب أن تعي ذلك أيضاً. على الوكالات الإنسانية أن تحترم القدرات المحلية وتعترف بأنّها لم تكن دائماً متسقة في احترام المبادئ الإنسانية، أو شرح دوافعها، أو تحديد ما تعنيه التحركات ”المحترمة للمبادئ” في كل أزمة.

لن تحظى المبادئ الإنسانية بقبول عالمي شامل، على أرض الواقع، إلا عندما يركز العمل الإنساني بشكل أكبر على العمل مع المؤسسات المحلية والوطنية في البلدان المضارة. وعليه أن يكفل، حيثما أمكن ذلك، أن تبني المساعدات حلولاً مستدامة يستطيع السكان المحليون استخدامها بعد عبور الأزمة.

بدون ذلك، ستبدو المناداة بالتمسك بالمبادئ أشبه بنحيب غربي. ولكن إذا تم ذلك، فيمكن أن تصبح المبادئ الإنسانية، أخيراً، مبادئ عالمية بحق، متسقة مع المبادئ التنموية الجوهرية المتعلقة بتملك المجتمعات المضارة للمساعدات الفعالة، واتساق تلك المساعدات مع أولوياتها.¹⁰⁶

تتويج الدعم الدولي

لا تقترح هذه الورقة ”حلاً جنوبياً” أوحده؛ فحجم الاحتياجات الإنسانية أضخم من ذلك بكثير. ففي المستقبل المنظور، لن تكون للعديد من الدول الهشة والمضارة من النزاع القدرة أو الحوكمة اللازمة لمواكبة تلك الاحتياجات، وسيكون بناء القدرات في بقاع أخرى تدريجياً.

لذلك، يجب أن يكون للعمل الإنساني القدرة على طلب التمويل من مجموعة أكثر تنوعاً من المصادر الدولية، بما في ذلك المانحين غير الغربيين، والقطاع الخاص، حتى يكملوا ما يقدمه مانحو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرهم.

التحدي الرئيسي أمام الدول والشركات متشابه؛ وهو الحرص على توشي الجودة الفائقة والأداء المناسب من خلال المبادئ. عليهم التركيز على برامج مثل تقليص مخاطر الكوارث، والأزمات البعيدة عن أضواء الإعلام، وكذلك على ”الكوارث الضخمة”.

حرية الحركة التي تتمتع بها منظمة أطباء بلا حدود لا ترجع إلى ”مساحة” أخلاقية لم تحث سوى لاقتناصها، بل هي نتاج تعاملات مع قوى سياسية وعسكرية... [بيد أن] الإقرار بأن المساعدات الإنسانية ليست ممكنة إلا عندما تنسق مع مصالح ”القوى القائمة”، لا يجب أن يعني بالضرورة التسليم للقوى السياسية

M. Allié, President, Mediciens Sans Frontiers (2011)¹⁰⁴

وهو ما يعني تشجيع هيئات العطاء الإنساني التابعة للشركات الكبرى على العطاء دون تحيز للأولويات القصوى، والتي قد لا تكون بالضرورة الأكثر انتشاراً، إعلامياً. أما بالنسبة للقطاع الخاص الربحي المنخرط في تقديم الإغاثة، فإن ذلك يعني التعاقد معه على الأداء وفق المعايير والمبادئ الدولية.

وبالنسبة للحكومات المانحة الناشئة، يعني ذلك تطبيق "المبادئ والممارسات الصحيحة للمساعدات الإنسانية" على نحو أكثر اتساقاً من بعض من أقرانهم الغربيين. فيجب ألا يقتدوا بأسوأ الممارسات الغربية، مثل إعطاء الأولوية للأزمات التي تقع في أماكن تحارب جيوشهم فيها؛ بل يجب أن يقتدوا بأفضل الممارسات العالمية لتقديم المساعدات الفعالة والمنسقة.

كذلك يجب أن يكون للحكومات المانحة الناشئة صوت أكبر في المناقشات الإنسانية الدولية. فقد امتدت وكالات الأمم المتحدة بنشاطها إلى البلدان المانحة الناشئة، ولكن معظم المنتديات الإنسانية الدولية لا يزال الغرب يهيمن عليها.

إن مبادرة "المبادئ والممارسات الصحيحة للمساعدات الإنسانية" لم توقع عليها من البلدان غير الغربية سوى ثلاثة فقط هي: كوريا الجنوبية، واليابان، والبرازيل. غير أنها تعطي أولوية أيضاً للوصول إلى الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة.¹⁰⁸ يجب أن يصبح كل منتدى إنساني دولي أكثر اشتمالاً على مانحين غير غربيين وحكومات الدول المضارة. لقد حان الآن وقت بناء حوكمة إنسانية عالمية.

تعزيز النوعية الجيدة والمساءلة

تمثل هذه الورقة تحدياً لمنظمة أوكسفام وغيرها من منظمات غير حكومية دولية، كما هي لأي أحد آخر، بما تدعو إليه من تركيز جانب أكبر من جهودنا الإنسانية على بناء قدرات الآخرين.

فذلك يعني العمل معهم قبل نزول الكوارث، وإضافة قيمة لعملهم، والتعلم من تجاربهم وبناء استجابة يتزايد اتسامها بالمحلية في القيادة. وهو ما يعني أيضاً أن على المنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين أن يقبلوا باحتمال انخفاض حضورهم الإعلامي مع تعاظم تأثيرهم بما يقدمون من دعم للآخرين.

ليس ذلك فحسب، بل على المنظمات غير الحكومية الدولية أن تستمر في الارتقاء الذي حققته في نوعية خدماتها منذ التقييم الشامل للمساعدات الإنسانية في رواندا سنة 1994.¹⁰⁹

لقد تحقق الكثير. فالوكالات الإنسانية استطاعت وضع معايير لتطوير الأداء، شملت ميثاق (اسفير) الإنساني،¹¹⁰ وشراكة المساءلة الإنسانية،¹¹¹ وأناس يقدمون المساعدات **People in Aid**.¹¹² في 2012 قد تحرك تلك المبادرات نحو اتجاه واحد.

هناك المزيد الذي يجب القيام به. فالقواعد الذاتية لم تعد كافية. وللمضارين الحق في التأكد من أن الوكالات وصلت في أدائها إلى معايير معينة، من خلال نظام ما لمنح الشهادات للوكالات التي تلتزم بتلك المعايير.

ويجب أن يكون هناك أيضاً طموح في دعم المنظمات المحلية وإشراك المجتمعات المضارة، أكثر من مجرد نبرة "فلنجرّب" التي نجدّها في بعض المبادرات القائمة.¹¹³ كذلك يجب أن تصمم البرامج الإنسانية على نحو يتيح لها إصغاء أفضل لمختلف احتياجات الشرائح الضعيفة من نساء، وفتيات، ورجال، وفتية.

يجب على الوكالات الإنسانية أن تشجع، بفاعلية، مشاركة النساء وتحقق من تكييف استجاباتها مع ما تقوله النساء.¹¹⁴ فالإصغاء والقابلية للمساءلة أمام المضارين أيضاً هما الدافع وراء تزايد التركيز على

البلدان التي لا تتمتع بعضوية نادي المانحين فرصتها قليلة في التأثير على كيفية عمل المؤسسة الإنسانية.

A. Donini (2009)¹⁰⁷

إطار 7: Forum de Femmes (منتدى النساء)، يساعد على حماية النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تدعم منظمة أوكسفام، في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، 56 لجنة محلية، تضم كل منها 6 رجال و6 سيدات، لتحدي السلطات من أجل منع الانتهاكات، والحصول على خدمات طبية، وقانونية، ونفسية – اجتماعية.

في كل منطقة، تم إنشاء "منتدى النساء"، والذي أدى، حسبما قالت النساء، إلى نفاذ أكبر إلى السلطات ووضع اجتماعي أرقى.

تلك اللجان تسمح للرجال أيضاً بدعم النساء، من خلال معالجة مختلف التهديدات التي تواجه الرجل والمرأة، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الرجال والصبية، وتحاشي المقولات الشائعة بأن المرأة هي الضحية والرجل هو المجرم، والتي يمقتها الكثير من الكونغوليين.

على النساء تقع المسؤولية نفسها، من وضع الطعام على المائدة، واتخاذ تدابير الاستعداد للكوارث، والحرص على جاهزية أدوات البقاء على قيد الحياة، وانتهاج الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، وتعليمها لأبنائنا. لدينا نفس قدرتك. هذا ما أقوله للرجال.

F. Begum, Bethuri char, Bangladesh (2011)¹¹⁵

المشروع الإنساني ليس مجرد تقليد أوروبي؛ فجزوره ممتدة في السلوك البشري المتمثل في مساعدة البشر الآخرين إذا ما وقعوا في محنة. وقد جسده كل العقائد، من *الدهاء*، أحد الممارسات الحيوية في الهندوسية والبوذية، إلى *الزكاة* في الإسلام، والبر في المسيحية. لذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون المنظمات الدينية المحلية هي الخط الأمامي في تقديم الإغاثة. على أن العمل الإنساني، نُظر إليه، خلال القرن العشرين، على أنه عمل غربي. ولكن الواقع أن الجانب الأعظم من الإغاثة كان يتم تقديمه بالفعل من قِبَل ملايين العائلات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية.

هناك حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، للمشروع الإنساني. ولكن، في القرن الحادي والعشرين، في عالم لم تصبح الهيمنة فيه للغرب، يتعين على العمل الإنساني أن يعيد اكتشاف جذوره المحلية والعالمية.

وسوف يكون للوكالات الإنسانية الدولية دور حيوي أكثر من أي وقت مضى، ولكن مسؤوليتها الكبرى ستمثل في المساعدة على بناء قدرات الجنوب والتعلم منه. عليها أن تُكمل تلك القدرة في عملياتها، حتى يتسنى لحكومات الدول المضارة ومجتمعاتها المدنية أن تتبوأ، على الأقل، مكانها الصحيح في الخط الأمامي من العمل الإنساني العالمي.

توصيات

كل فاعل في المساعدات الإنسانية يجب أن:

- يقدم الاستجابة المناسبة، في الوقت المناسب، للتحذيرات من ظهور كوارث
- يقيم الاحتياجات ويقدم المساعدات دون تحيز وفي استقلال تام
- يحرص على أن يكون حساساً تجاه مواطن ضعف محددة مقترنة بالنوع الاجتماعي، والسن، والإعاقة
- يحرص على أن تكون المساعدات مساءلة بشكل أكبر أمام المضارين
- يركز بشكل أكبر على بناء القدرات المحلية وتقليص مخاطر الكوارث
- عندما تواجهه معضلات صعبة، يتخذ قرارات شفافة قائمة على أفضل تقدير ممكن لعواقب مختلف مسارات التحرك

حكومات الدول المضارة يجب أن:

- تفعل كل ما بوسعها لإيجاد الإرادة والموارد لتعزيز القدرات الوطنية والمحلية على تقديم استجابات قائمة على المبادئ عند حدوث الطوارئ. ويجب أن يشمل ذلك على تشريعات محددة، وانطلاق التحرك بناء على الإنذار المبكر، مما يخلق استجابة فورية ومخططة للطوارئ.

- تنفيذ برامج حماية اجتماعية تفي باحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً من السكان
- تحرص على توفير نفاذ متساو لكل الخدمات الأساسية، من صحة، وتعليم، وقضاء، وأمن، للمساعدة على بناء القدرة على الصمود في مواجهة العنف.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومات المانحة الناشئة يجب أن:

- تركز نسبة أكبر من إنفاقها التنموي على بناء قدرات حكومات الدول المضارة على تحقيق الأهداف سالفة الذكر.
- تتابع الاستثمار في تلك القدرات بوصفه مؤشراً رئيسياً لمساعداتها، وتتعلم من تجارب تلك الحكومات.
- تضاعف النسبة المخصصة لتقليل مخاطر الكوارث من إجمالي حجم المساعدات
- تسعى لإيجاد مساعدات أكثر فاعلية من أجل زيادة القدرة على الصمود في مواجهة العنف في الدول الأكثر هشاشة.

المنظمات غير الحكومية الدولية يجب أن:

- تركز بشكل أكبر على بناء قدرات المجتمع المدني الوطني والمحلي، وعلى تقليل مخاطر الكوارث، بوصف ذلك جزءاً من الممارسات الإنسانية والتنموية الجيدة. وسوف يعني ذلك استجابة عملياتية أقل في المستقبل، ولكن عندما وحيثما استطاعت القدرات المحلية مواكبة الأزمة.
- تناصر التحذير من الكوارث وتقدم الاستجابة الفورية لها
- تسعى للدمج بين العمل مع هيئات الدولة ومناصرة ودعم المجتمع المدني، من أجل مساهمة الدولة
- تعزيز هويتها الإنسانية حتى تتمايز عن الفاعلين الآخرين
- تنشئ نوعاً من الشهادات المعتمدة لإثبات التزام الوكالات بمعايير الفاعلية، وعدم التحيز، والالتزام بالوقت المناسب في العمل الإنساني، بما في ذلك المشاركة الأصيلة مع المنظمات المحلية. ويمكن أن يصبح ذلك العامل الممايز بينهم وبين الفاعلين الآخرين
- تسعى لتنويع الدعم الدولي، والحرص على وصول المساعدات إلى الأشخاص المناسبين.

الأمم المتحدة يجب أن:

- تحرص على وجود منسق إنساني قوي لكل أزمة
- تضاعف جهودها لتحسين قيادتها للعمل الإنساني، وفي شراكة مع الدولة المضارة حيثما كان ذلك ممكناً.
- تعين رئاسة قطاعية في الدولة مسؤولة عن الأداء
- توجد خطأ فاصلاً بين إدارة حفظ السلام سياسياً وعسكرياً، والوظائف الإنسانية للأمم المتحدة، حتى في مهماتها المتكاملة

- تحسن علاقاتها مع الوكالات غير الغربية

المنظمات الإقليمية يجب أن:

- تطور قيادتها، بما في ذلك ما يتعلق بوضع معايير قائمة على مبادئ، وتحسين قدراتها على دعم الحكومات الوطنية

- تحفز الحكومات على التحرك، حيثما كان ذلك ضرورياً

أطراف النزاع المسلح يجب أن:

- تسمح للمدنيين بالنفاذ إلى أي مساعدات إنسانية يحتاجونها، وتحميهم من العنف

- تسهل المرور السريع وغير المعوق للإغاثة الإنسانية، وتضمن حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني وأمنهم.

حول المزيد من التحليلات المفصلة والتوصيات حول دور القطاع الخاص، والقوات العسكرية، والأطراف الأخرى في العمل الإنساني، يمكنكم الاطلاع على Oxfam International Humanitarian Policy Notes at: <http://www.oxfam.org/en/policy/humanitarian-policy-notes>

- UN General Assembly (1991) Annex: A/RES/46/182 ¹
<http://www.un.org/documents/ga/res/46/a46r182.htm> (last accessed 29 December 2011)
- World Bank (2010) 'Natural Hazards, Unnatural Disasters: the economics of effective ²
prevention',
http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&products_id=23659
(last accessed 29 December 2011)
- Development Initiatives (2011a), *Global Humanitarian Assistance Report 2011*, p. 40, ³
<http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2011/07/gha-report-2011.pdf> (last accessed 29 December 2011)
- M. Delaney and J. Ocharan (2011) 'Local Capacity in Humanitarian Response: Vision or ⁴
Mirage?' Oxfam America paper, Boston: Oxfam
- J. Beddington (2009) 'Food, Energy, Water and the Climate: a Perfect Storm of Global ⁵
Events?' Lecture to Sustainable Development UK 09 Conference, 19 March 2009,
http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+http://www.dius.gov.uk/news_and_speeches/speeches/john_beddington/perfect-storm
- Oxfam International (2011) 'Time's Bitter Flood: Trends in the number of reported natural ⁶
disasters', <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?id=366363>
- US National Center for Atmospheric Research (2010) 'Climate Change: drought may ⁷
threaten much of globe within decades', <http://www2.ucar.edu/news/2904/climate-change-drought-may-threaten-much-globe-within-decades>
- Global Network of Civil Society Organisations for Disaster Reduction (2011) 'Views from the ⁸
Frontline, Summary report',
http://www.globalnetwork-dr.org/images/documents/vfl2011_report/summary_report_en.pdf
- United Nations International Strategy for Disaster Reduction (NISDR) (2011) 'Global ⁹
Assessment Report on Disaster Risk Reduction', Geneva: NISDR
- J. Beddington (2009) 'Biodiversity and Ecosystems in a Changing World', Stamford Raffles ¹⁰
Lecture given in London, 16 June 2009
- DARA (2011) 'The Gender Challenge', <http://daraint.org/2011/10/31/2605/october-2011-the-gender-challenge/> ¹¹
- Foresight: Migration and Global Environmental Change (2011), Final Project Report: ¹²
Executive Summary, the Government Office for Science, London, pp 6 - 16:
<http://www.bis.gov.uk/assets/bispartners/foresight/docs/migration/11-1115-migration-and-global-environmental-change-summary.pdf> (last accessed 29 December 2011)
- Intergovernmental Panel on Climate Change (2011) 'Managing the Risks of Extreme Events ¹³
and Disasters to Advance Climate Change Adaptation (SREX), Summary for Policymakers',
http://www.ipcc-wg2.gov/SREX/images/uploads/SREX-SPM_Approved-HiRes_opt.pdf
- M. Harroff-Tavel (2010) 'Violence and humanitarian action in urban areas: new challenges, ¹⁴
new approaches', *International Review of the Red Cross* 92 (878), pp. 329 – 350
- International Institute for Strategic Studies (2011) 'The IISS Transatlantic Dialogue on ¹⁵
Climate Change and Security, Report to the European Commission',
<http://www.iiss.org/programmes/climate-change-and-security/transatlantic-dialogue-on-climate-change-and-security/>
- Development Initiatives (2011b) 'Domestic response to humanitarian crises: Uganda ¹⁶
trudges on', <http://www.globalhumanitarianassistance.org/domestic-response-to-humanitarian-crises-uganda-trudges-on-3252.html> (last accessed 29 December 2011)
- World Bank (2011) 'World Development Report 2011: Conflict, Security and Development, ¹⁷
Overview', http://wdr2011.worldbank.org/sites/default/files/WDR2011_Overview.pdf
- A. Evans (2010) 'Globalisation and Scarcity: multilateralism for a world with limits', ¹⁸
http://www.cic.nyu.edu/scarcity/docs/evans_multilateral_scarcity.pdf
- Brookings Institution (2011) 'Two Trends in Global Poverty', ¹⁹
http://www.brookings.edu/opinions/2011/0517_global_poverty_trends_chandy.aspx
- Oxfam International (2011) 'We are entirely exploitable: the lack of protection for civilians ²⁰
in eastern DRC', <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?id=366692>

- L. Jarvis, H. Montgomery, N. Morisetti, and I Gilmore (2011) 'Climate change, ill health, and conflict', *British Medical Journal, BMJ* 2011;342:d1819: <http://www.bmj.com/content/342/bmj.d1819.full> ²¹
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2011) '60 Years and Still Counting, UNHCR Global Trends 2010', <http://www.unhcr.org/4dfa11499.html> ²²
- حول مشاركة منظمة أوكسفام في تلك النقاشات الأوسع انظر: <http://www.oxfam.org/en/campaigns> ²³
- Doing it Better: transforming human efforts', International humanitarian conference at Kuala Lumpur (2011) <http://www.mercy.org.my/ihc2011/index.php> ²⁴
- UN Office for Co-ordination of human Affairs (OCHA), United Nations Foundation, Vodafone Foundation and the Harvard Humanitarian Initiative (2011) 'Disaster Relief 2.0: the future of information sharing in humanitarian emergencies', <http://www.unfoundation.org/assets/pdf/disaster-relief-20-report.pdf> (last accessed 29 December 2011) ²⁵
- كانت تلك أعلى أرقام منذ ثمانينيات القرن العشرين. على أن بيانات 2010-1900 و 2010 – 2010 تشي بتباين حاد بين مختلف السنوات. وإذا كان هناك أي نمط يمكن أن نميزه في تلك البيانات، فهو نمط يميل، بنسبة ضئيلة، إلى التناقص. ²⁶
- Center for Research on the Epidemiology of Disasters (2011) 'The International Disaster Database: Number of people killed by natural disasters 1990–2010 and 1975–2010', <http://www.emdat.be/natural-disasters-trends> ²⁷
- Active Learning Network for Accountability and Performance (2010) 'The State of the Humanitarian System: assessing performance and progress', <http://www.alnap.org/initiatives/current/sohs.aspx> (last accessed 29 December 2011) ²⁸
- Oxfam International (2011) 'Drought worsens crisis in Somalia', Oxfam International, 24 January 2011, <http://www.oxfam.org/en/pressroom/pressrelease/2011-01-24/drought-worsens-crisis-somalia> ²⁹
- IFRC-UK هذا الرقم يشير إلى عمليات الطوارئ التي دعمها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ²⁹
- Department for International Development (DFID) Institutional Strategy III (2007-10) Annual Summary Review 2009.
- UK Department for International Development (2011) 'Multilateral Aid Review', http://www.dfid.gov.uk/Documents/publications1/mar/multilateral_aid_review.pdf ³⁰
- رغم أن هذا التوجه في إنفاق أوكسفام بريطانيا يشهد تصاعداً، فإن هناك اختلافات بيّنة بين السنوات المالية نتيجة اختلاف نوعيات وأحجام الكوارث الإنسانية، وتوفر الشركاء، وأسباب أخرى. هذه الأرقام تزيد عن إنفاق أوكسفام بريطانيا مع الشركاء في غير النشاط الإنساني بنحو 40 بالمائة خلال السنوات القليلة الماضية. ³¹
- Oxfam International (2011) *op. cit.* p.4 ³¹
- M. Delaney and J. Ocharan (2011) *op.cit* ³²
- El F. Osman (2011) 'Local participation and capacity-building in protracted crises: the case of Sudan', Oxfam America paper, Boston: Oxfam *ibid* ³³
- Oxfam International (2010) 'Real Time Evaluation of Oxfam International's Response to the Pakistan Floods', Oxford, Oxfam ³⁴
- Development Initiatives (2011a) *Global Humanitarian Assistance Report 2011*, *op. cit.* p.6 ³⁵
- P. Harvey (2009) 'Towards good humanitarian government: the role of the affected state in disaster response', ODI Humanitarian Policy Group Policy Brief 37, <http://www.odi.org.uk/resources/download/4196.pdf> ³⁶
- Oxfam GB (2011) 'INGO Humanitarian Co-ordination in Bangladesh', Internal note <http://www.cdmp.org.bd/> ³⁷
- مقابلة مع الكاتب ³⁸
- UN International Strategy for Disaster Reduction, National Platforms: <http://www.unisdr.org/we/coordinate/national-platforms> ³⁹
- Overseas Development Institute and ALNAP (2009) *Where to Now? Agency Expulsions in Sudan: Consequences and Next Steps*, p. 1: <http://www.odi.org.uk/resources/docs/4190.pdf> (last accessed 29 December 2011) ⁴⁰
- UN (2009) *Secretary General's Report on the Protection of Civilians in Armed Conflict*, para B.24, p. 22: <http://daccess-dds-> ⁴¹

- ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/343/97/PDF/N0934397.pdf?OpenElement (last accessed 29 December 2011)
- International Crisis Group (2010) *Pakistan: the Worsening IDP Crisis*, Asia Briefing No. 111, ⁴⁴
p. 10: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/asia/south-asia/pakistan/B111%20Pakistan%20-%20The%20Worsening%20IDP%20Crisis.ashx> (last accessed 29 December 2011)
- Oxfam International (2011) 'Real Time Evaluation of the Colombian Floods Response', ⁴⁵
Oxford, Oxfam.
<http://ahacentre.org/> ⁴⁶
- Global Public Policy Institute (GPPi) (2010) 'Humanitarian Assistance: Truly Universal?' GPPi ⁴⁷
Research Paper 12, Berlin: GPPi
- Oxfam International (2011) 'Real Time Evaluation of the Colombian Flood Response', ⁴⁸
Oxford: Oxfam
- Development Initiatives (2011a) *Global Humanitarian Assistance Report 2011*, *op. cit.* p.7 ⁴⁹
⁵⁰ ينبغي قراءة تلك المقارنة بوصفها مقارنة عامة. فنداءات ليبيا وباكستان في 2011 لم تصدر في وقت واحد. الأرقام التي أوردناها اطلعنا عليها في 28 ديسمبر / كانون الأول 2011. انظر UNOCHA Financial Tracking Service: <http://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=home> (last accessed 29 December 2011)
- Development Initiatives (2011c) presentation to Oxfam, 29 November 2011, using data ⁵¹
from the UN Financial Tracking Service ⁵²
ibid
- UN Office for Co-ordination of Humanitarian Affairs (2011) *Somalia 2012 Consolidated Appeal*, p. 31, 'CAP Funding 2008-2011 by month' table: ⁵³
<http://ochaonline.un.org/somalia/AppealsFunding/CAP2012/tabid/7602/language/en-US/Default.aspx>
- Oxfam International (2011) 'Real Time Evaluation Global Report for the East Africa Drought ⁵⁴
Response', Oxford: Oxfam
- Royal Dutch Shell (2010) 'Shell commits to flood relief', Shell, 9 July 2010, ⁵⁵
http://www.shell.com.pk/home/content/pak/aboutshell/media_centre/news_and_media_releases/archive/2010/flood_2010.html
- Development Initiatives (2011a) *Global Humanitarian Assistance Report 2011*, *op. cit.* p.6. ⁵⁶
- Development Initiatives (2010) 'ALNAP conference – national governments and disaster ⁵⁷
response', <http://feeds.feedburner.com/gha/domestic-response>
<http://www.postnl.com/sustainability/partnerships/index.aspx> ⁵⁸
- Development Initiatives (2011a) *Global Humanitarian Assistance Report 2011*, *op. cit.* p.13 ⁵⁹
- UN OCHA (2011) 'Arab and Muslim aid and the West: IRIN humanitarian news and ⁶⁰
analysis', <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=94010>
- UN OCHA (2011) 'Strengthening Disaster Preparedness and Response Capacity', ⁶¹
- Humanitarian Partnership Workshop for the Asia-Pacific Region, Shanghai, 12 October 2011 ⁶²
مقابلة للكاتب مع إ. فورد، مدير سياسة الجفاف بالقرن الأفريقي، أوكسفام بريطانيا (2011)، نيروبي، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2011
- M. Delaney and J. Ocharan (2011) *op. cit.* p.3 ⁶³
- Oxfam International (2009) 'The Right to Survive: the humanitarian challenge for the ⁶⁴
twenty-first century', <http://www.oxfam.org/policy/right-to-survive-report>
ibid. p.4 ⁶⁵
- D. Brown (2011) 'Building effective partnerships: local views', *Humanitarian Exchange*, no. ⁶⁶
50, Overseas Development Institute: London:
<http://www.odihpn.org/documents/humanitarianexchange050a.pdf> (last accessed 29 December 2011) ⁶⁷
ibid.
- Oxfam International (2011), Humanitarian Consortium Governance Group Communiqué, ⁶⁸
November 2011, p. 2.
- Oxfam International (2011) 'Growing a Better Future: food justice in a resource- ⁶⁹
constrained world', <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?Id=432326>
- Oxfam International (2011) 'Whose Aid is it Anyway? Politicising aid in conflicts and crises', ⁷⁰
<http://www.oxfam.org/en/policy/whose-aid-it-anyway>
- DARA (2010) 'Humanitarian Response Index 2010', <http://daraint.org/wp-content/uploads/2010/10/HRI-2010-EXE-SUM.pdf> ⁷¹

- S. Collinson, S. Elhawary and R. Muggah (2010) 'States of Fragility: stabilisation and its implications for humanitarian action', ODI Humanitarian Policy Group Working Paper, London: Overseas Development Institute.
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/5537E23C2A88588449257734001CD9D1-Full_Report.pdf (last accessed 29 December 2011)
 Development Initiatives (2011a) *op. cit.* p.34⁷³
- M. Anderson (1999) 'Do No Harm: how aid can support peace – or war', Lynne Rienner: Boulder, Colorado⁷⁴
- Oxfam International (2009) 'Operational and Campaigning work in Humanitarian Crises: judging their relative impact: guidelines and procedures for Oxfam International staff'. Internal Oxfam paper⁷⁵
- N. Zicherman et al (2011) 'Applying conflict sensitivity in emergency response: current practice and ways forward', Humanitarian Practice Network paper 707, London, Overseas Development Institute.
 See: Development Institute.
<http://www.odihpn.org/documents/networkpaper070.pdf> (last accessed 29 December 2011)
 UN General Assembly (1991) *op cit*⁷⁷
- Global Public Policy Institute (2010) 'Cluster Approach Evaluation 2: synthesis report',
http://www.gppi.net/fileadmin/gppi/GPPI-URD_Cluster_II_Evaluation_SYNTHESIS_REPORT_e.pdf
 UN OCHA (2011) 'Arab and Muslim aid and the West', *op. cit*⁷⁹
- Oxfam International (2011) 'Ready or Not: Pakistan's resilience to disasters one year on from the floods', Oxfam Briefing Paper 150, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?id=418343>⁸⁰
- Oxfam International (2011) 'Disaster Risk Reduction – fundamental to saving lives and reducing poverty', Briefing on the Horn of Africa Drought, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/disaster-risk-reduction-fundamental-to-saving-lives-and-reducing-poverty-143690>⁸¹
- Development Initiatives (2011d) *Analysis of Financing Mechanisms and Funding Streams to Enhance Emergency Preparedness*, synthesis report, p 1⁸²
- Development Initiatives (2011b) 'Domestic response to humanitarian crises: Uganda trudges on', *op.cit*⁸³
- Global Network of Civil Society Organisations for Disaster Reduction (2011) 'Views from the Frontline, Summary report',
http://www.globalnetworkdr.org/images/documents/vfl2011_report/summary_report_en.pdf⁸⁴
- International Strategy for Disaster Reduction (2010) *Local Governments and Disaster Risk Reduction: good practices and lessons learned*, pp. 10 – 13:
http://www.unisdr.org/files/13627_LocalGovernmentsandDisasterRiskRedu.pdf (last accessed 29 December 2011)
 Ibid⁸⁵
- Gubbels (2011) 'Escaping the Hunger Cycle: Pathways to Resilience in the Sahel',
<http://community.eldis.org/sahelworkinggroup>⁸⁶
- Oxfam International (2011) 'Real Time Evaluation Global Report for the East Africa Drought Response', *op. cit.*⁸⁸
- UN World Chronicle, interview with Sadako Ogata, 14 March 2005:
<http://www.un.org/webcast/pdfs/wc970.pdf>⁸⁹
- Oxfam International (2011) 'Bangladesh DRR case studies'⁹⁰
- Paul Harvey (2009) *Towards good humanitarian government: the role of the affected state in disaster response*, ODI Humanitarian Policy Group Policy Brief 37, p 2,
<http://www.odi.org.uk/resources/download/4196.pdf> (last accessed 29 December 2011)⁹¹
- مقابلة للكاتب مع ر. بلوم، أوكسفام بريطانيا (2011)، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2011⁹²
- S. Douik (2011) 'Local Partnerships in Humanitarian Aid',
<http://www.ngovoice.org/documents/voice%2014%20HD.pdf>⁹³
- Oxfam International (2009) Real Time Evaluation: Typhoon Ketsana / Ondoy, Philippines'⁹⁴

-
- Oxfam International (2011) Sendong Strategy, internal paper, December 2011 ⁹⁵
- Oxfam International (2011) 'Disaster Risk Reduction – fundamental to saving lives and reducing poverty', Briefing on the Horn of Africa Drought, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?id=426066> ⁹⁶
- حول مساهمات منظمة أوكسفام الأوسع في التغلب على تحدي بناء القدرة على الصمود، انظر: www.oxfam.org/grow ⁹⁷
- UN General Assembly resolution (1991) ⁹⁸
<http://www.un.org/documents/ga/res/46/a46r182.htm>
- IFRC et al (1995) 'The Code of Conduct for the Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Relief', <http://www.ifrc.org/Docs/idrl/I259EN.pdf> ⁹⁹
- ICRC (2009) 'The ICRC: its Mission and Work', ¹⁰⁰
http://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc_002_0963.pdf
- ICRC (2009) *Op. cit.* ¹⁰¹
- Good Humanitarian Donorship (2003) ¹⁰²
<http://www.goodhumanitarianandonorship.org/gns/principles-good-practice-ghd/overview.aspx>
- المنتدى الإنساني شبكة تضم وكالات إنسانية من بلدان إسلامية وغربية. انظر <http://www.humanitarianforum.org/pages/en/about-us.html> (last accessed 29 December 2011) ¹⁰³
- <http://www.easons.com/display.asp?ISB=9781849041638> ¹⁰⁴
- MSF (2011) 'Humanitarian Negotiations Revealed', C. Hurst & Co: London ¹⁰⁵
- OECD (2005) 'Paris Declaration on Aid Effectiveness', ¹⁰⁶
http://www.oecd.org/document/18/0,3343,en_2649_3236398_35401554_1_1_1_1,00.html
- Global Public Policy Institute (2010) Humanitarian Assistance: Truly Universal? GPPi ¹⁰⁷
Research Paper 12, Berlin: GPPi. *op. cit.* ¹⁰⁸
ibid., p. 9
- (Danish International Development Agency (DANIDA) (1996) 'Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda' ¹⁰⁹
<http://www.sphereproject.org> ¹¹⁰
<http://www.hapinternational.org> ¹¹¹
<http://www.peopleinaid.org> ¹¹²
- M. Delaney and J. Ocharan, *op. cit.* p.4–7 ¹¹³
- DARA (2011), *op. cit.* ¹¹⁴
- Oxfam International (2011) 'Bangladesh DRR case studies' ¹¹⁵

© منظمة أوكسفام الدولية فبراير/ شباط 2012

كتب هذه الورقة إدموند كيرنز، كبير مستشاري السياسات للشؤون الإنسانية والأمنية، منظمة أوكسفام بريطانيا، بدعم من زملاء في أوكسفام الدولية، وفي كل المناطق، بمن فيهم إيمي انصاري، وجان كوكينج، وتوم فولر، ومايكل بيلي. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر للمساعدة المقدمة من العديد من المنظمات التي ورد ذكرها في هذه الورقة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: publish@oxfam.org.uk

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنك مراسلة:
advocacy@oxfaminternational.org
المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under
ISBN 978-1-78077-052-9 in February 2012. Oxfam GB, Oxfam House,
John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم 15 منظمة تعمل معاً في 92 دولة للتوصل إلى حلول دائمة للفقير والظلم:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

المنظمات التالية تتمتع حالياً بوضع العضو المراقب في أوكسفام، وتعمل على الانضمام الكامل:

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

لمزيد من المعلومات يمكنك مراسلة أي منظمة، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org؛ البريد الإلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org



Oxfam

www.oxfam.org